الاعتماد المؤسسي والاكاديمي ومعاييرهما

هنار ابراهيم امين ـ جامعة دهوك

The Institutional and academy accreditation and their standards

Hanar Ibrahim Ameen

The academy accreditation means the system of integrated components and ingredients that targets the examination and modification and more specifically the outer modification for the level of the education quality that applied in the high education institutes in order to determine the extent of those institutions in achieving what calls the (quality improvement) and quality assurance ,this mission achieved by institutions and corporations specially established for this ,and the search study the standards of accreditation, its bases and its development.

بسم الله الرحمن الرحيم

تستمد حركة الاعتماد الأكاديمي قيمتها من الدعوات الملحة عالمياً ومحلياً إلى ضرورة ضبط الأداء واستهداف الجودة والتميز في نواتج العملية التعليمية، حتى باتت قضية الاعتماد الأكاديمي من أهم القضايا الملحة في أوساط التعليم العالي، نظراً لكونها أساساً لازماً لتحقيق أي نهضة مرجوة في العملية التعليمية بكل مكوناتها، ومن منطلق هذه الأهمية سيتناول هذا المبحث المحاور الأساسية الآتية:

أولاً: ماهية الاعتماد والاعتماد الأكاديمي

1ـ الجذور المعرفية لمفهوم الاعتماد الأكاديمي

إن مصطلح الاعتماد من المصطلحات الحديثة، بدأ استخدامه في الكتابات العربية مع بداية التسعينات من القرن الماضي، نتيجة لشيوع استخدام مفاهيم الجودة في المؤسسات التعليمية (المغربي، 2009: 5) حتى ارتبط مفهوم الاعتماد كما يراها (الربيعي، 2008: 394) في الجامعات والكليات بمبادئ وأسس ضمان الجودة والتي تبدو منسجمة ومتداخلة في المضامين والإجراءات. ويشير (Harman & Meek, 2000: 6) إلى إن الاعتماد عملية تقويم تخضع لها المؤسسة التعليمية،عن طريق مجموعة من الإجراءات يتم من خلالها إعطاء فكرة تعليمية شاملة للمؤسسة التعليمية ومن خلالها تتبين نقاط القوة والضعف التي توجد فيها مما يترتب عليه إعطاء حكم على كفاءة وأهلية ومدى جودة هذه المؤسسة للقيام بمسؤوليتها المناطة بها.

فالاعتماد لغة يعنى: "الثقة"، واعتمد الشيء أي وافق عليه، ويعني المصطلح باللغة الإنجليزية Accreditation إقرار، أو قبول بمعنى الموافقة لجهة أو مؤسسة تعليمية بالقيام بنشاطات تعليمية، بعد أن توافرت لها المعايير الواجب توافرها للقيام بمثل هذه المهمات، أو بمعنى إعطاء تقويم للمؤسسة (الثقفي، 2009: 40).

ويقصد به الإجازة لجهة أو مؤسسة تعليمية للقيام بنشاطات تعليمية بعد أن تكون قد حددت الشروط الواجب توافرها في تلك المؤسسة (Sywelem & Witte, 2009: 1).

يتحدد معنى (الاعتماد) في التعليم العالي بأنه منظومة من المكونات والعناصر المتكاملة، التي تستهدف الفحص، والتقويم ولاسيما التقويم الخارجي، لمستوى جودة التعليم المطبق في مؤسسات التعليم العالي، لغرض تحديد مدى قدرة تلك المؤسسات على تحقيق ما يعرف بكل من تحسين الجودة (Quality Improvement)وضمان الجودة (Quality Assurance) وتؤدي هذه المهمة مؤسسات أو هيئات أنشئت خصيصاً لهذه الأغراض وعادة تكون هيئات غير حكومية أو على الأقل مضمونة الحيادية ولا تستهدف الربح (زيدان، 2007: 567).

وتقوم فكرة اعتماد المؤسسات التعليمية على أساس أنه من حق المجتمع أن يتأكد من أن هذه المؤسسات تقوم بدورها الذي أنشئت من أجله بأفضل أداء ممكن، وأنها تحاول دائما البحث عن نقاط قوتها لدعمها، وعن نقاط ضعفها أو الجوانب السلبية لإصلاحها، وإذا كانت المؤسسات الاقتصادية مثل وحدات الإنتاج والخدمات والمصارف والمنظمات الصناعية، قد اكتشفت أنه ليس لها مكان على خريطة الوجود النشيط بالعالم، ولاسيما بعد تطبيق اتفاقيات الجات، إلا إذا أثبتت هذه المؤسسات جدارتها ونالت شهادات (الايزو) (الدهشان، 2007: 4)، فالمؤسسات التعليمية في مختلف دول العالم أصبحت مطالبة بضرورة حصولها على نوع من الاعتراف بها واعتمادها وحماية الدرجة التي تمنحها لطلابها، و لكي يمكن لها أن تتعامل على قدم المساواة مع مثيلاتها في دول العالم الأخرى، ويصبح لها ولخريجيها وأعضاء هيئتها التدريسية قيمة حقيقية معترف بها على الصعيدين الداخلي والخارجي(Sanyal & Martin, 2007: 3).

2- مفهوم الاعتماد الأكاديمي:

تطور الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين الميلادي على أساس تطوعي وغير حكومي تقوم به جمعيات الاعتماد الأكاديمي (Academic Accreditation Associations) التي أنشأتها مؤسسات التعليم العالي الأمريكي (Carol,et al,. 2003: 9)، ويمكن القول إن البوادر الأولى لعملية الاعتماد كانت تحديداً في عام (1885) كما أشارت إليها (Rhoades & Sporn, 2002: 359) إذ أُسست أول رابطة لمدارس وكليات نيوانكلاند (New England) التي استقطبت مئات الكليات للعمل طواعية في هذه الجمعيات، وكان لها تأثير واسع النطاق بحيث أصبحت القرارات التي تصدرها هذه الجمعيات تؤثر في قرارات التمويل، والمساعدات المالية من الجهات الحكومية أو المحلية والجمعيات الخيرية للمؤسسات التعليمية، والاعتراف بالشهادات الصادرة عنها، وفي تعيين الخريجين، وتوجيه الطلاب للالتحاق بالكليات والجامعات، والترخيص بمزاولة المهن التي تحتاج إلى تدريب عملي بعد التخرج، وتحويل الطلاب من مؤسسة تعليمية إلى أخرى.

ومن ثم أسندت مسؤوليته في المملكة المتحدة عام (1992م) إلى مجالس تمويل التعليم العالي في انجلترا وويلز (Funding Councils For England and Wales Higher Education) وتقوم هذه المجالس بتقويم جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي التي تمولها(ENQA, 2001: 16)، ومن ثم توالى ظهوره ليشمل معظم دول العالم مثل الدول الأوربية واليابان وبعض من الدول العربية.

تشير عملية الاعتماد الأكاديمي إلى الممارسات التي تقوم بها هيئة خارجية هي مؤسسة الاعتماد، والتي تقوم بمساعدة المؤسسة التعليمية المتقدمة للحصول على الاعتماد الأكاديمي في عملية التقويم وتحسين أهدافها التعليمية وتصل أخيراً إلى قرار باعتماد هذه المؤسسة أم لا (Lenn, 2004: 6)، وفي عملية الاعتماد الأكاديمي تقوم مؤسسات التعليم العالي بملائمة أوضاعها مع التحسين المستمر للجودة، وتتحمل المسؤوليات الخاصة لاحتياجات المجتمع، وفي الوقت نفسه تدعم

الحقوق المخولة إليها بموجب اللوائح الخاصة بالمؤسسة، و يتضح أن الاعتماد الأكاديمي يقوم بحماية مؤسسات التعليم العالي من التدخل السياسي سواء من خلال المسؤولين التنفيذيين أو من الهيئات التشريعية (الخطيب والجبر، 1999: 18).

ويعد الاعتماد الأكاديمي لبرامج التعليم ومؤسساته الخيار الأمثل الذي يضمن إلى حد بعيد التأكد من أن التعليم يتجه الوجهة الصحيحة، وأنه يحقق غاياته بفاعلية، وللتعرف على كافة الجوانب المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي وجب تعريف هذا المصطلح في إطاره العلمي.

إذ يعد بوصفه تقويماً للمؤسسة التعليمية أو لبرنامج أكاديمي، تقوم به هيئة الاعتماد وفق مراحل علمية متسلسلة، والتحقق من مدى استيفاء هذه المؤسسة أو البرنامج لمعايير الهيئة المحددة مسبقا والتي تكون معترف بها محلياً أو إقليماً أو عالمياً(Hamalainen & Wahlen, 2001:7).

ويرى (El-khawas, 2001: 14) أنه احد مراتب الجودة التي تمنح للمؤسسة التعليمية أو لأحد برامجها الأكاديمية من خلال مراجعة الزملاء الطوعية بالاعتماد على معايير محددة مسبقاً، وهو أداة فعالة لتقويم وتعزيز جودة العملية التعليمية واستمرارية تطويرها.

والاعتماد الأكاديمي نشاط تطوعي غير ربحي يهدف إلى تشجيع المؤسسات ومساعدتها في عمليات تقويم وتطوير كفاءة برامجها التربوية ومنح اعتراف للمؤسسات أو البرامج الأكاديمية التي استوفت أو تجاوزت الحد الأدنى من المعايير(Jane, 2002: 2)

كما يعد أداة لرفع جودة العملية التعليمية فضلاً عن انه يمثل شهادة موضوعية على رقي جودة التعليم في الكليات والجامعات، والضمان بتميز مستواها العلمي، وتوافر كافة المقومات والمتطلبات التي تكفل الجودة والامتياز(Ewell, 2004: 1).

وقد جاء في دليل (اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد، 2005: 124) بأنه الاعتراف الذي تمنحه هيئة الاعتماد للمؤسسة التعليمية التي تستطيع إثبات أن

برامجها تستوفي معايير مقبولة وأن لديها أنظمة فعالة لضمان الجودة والتحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية وفقاً للضوابط المنشورة.

ويرى (الورثان، 2006: 20) أن الاعتماد الأكاديمي فلسفة أمريكية بحتة تتصل بالعمليات الاختيارية التي يقوم بها فريق من المتخصصين من خلال جمعيات غير حكومية لإنجاز هدفين هما: جعل المؤسسات الأكاديمية مسؤولة أمام بعضها البعض عن تحقيق أهداف محددة وملائمة لها ولبرامجها التربوية، وفحص مدى وفاء هذه المؤسسات وبرامجها بمعايير محددة .

كما يشير الاعتماد الأكاديمي إلى العملية التي يتم من خلالها تحديد ما إذا كانت المؤسسة تطبق معايير الجودة الموضوعة، ومن ثم يمكن اعتمادها ومنحها شهادة تفيد بتوافر المعايير داخلها، كما يعد الاعتماد إطاراً مرجعياً معيارياً إذ يقارن بين الأداء الملحوظ والمعايير الموجودة والتي حُددت من قبل وكالة الاعتماد (سعيد، 2006: 240).

ويعده (الدهشان، 2007: 5) صيغة أو شهادة لمؤسسة أو برنامج تعليمي مقابل استيفاء معايير تصدرها هيئات ومنظمات أكاديمية متخصصة على المستوى المحلى و الإقليمي، بما يؤهلها لنيل ثقة الوسط الأكاديمي والجمهور المستهدف.

ويرى كلُ من(Hans & Marco, 2007: 37) بأنه مكانة أكاديمية أو وضع أكاديمي علمي يمنح للمؤسسة التعليمية أو البرنامج الأكاديمي مقابل استيفاء المؤسسة لمعايير جودة التعليم المقدم وفق ما يتفق عليه مع مؤسسة، أو مؤسسات التقويم.

وعُرف أيضا بأنه عملية مراجعة والسيطرة على جودة مخرجات المؤسسة التعليمية أو أحد برامجها من خلال المقارنة بين معايير ومؤشرات معدة مسبقا من قبل هيئة الاعتماد والتي يتم على أساس تلك المقارنة قبول واعتماد المؤسسة كلياً أو اعتماد احد برامجها (Martin, 2008: 28).

ويعرفه كلاً من (Sywelem & Witte, 2009: 1) بأنه عملية مراجعة خارجية للجودة من قبل مؤسسات أو هيئات الاعتماد من أجل تحسين وضمان جودة العملية التعليمية، وعادة تكون عملية طوعية تقوم بها هيئات خاصة غير ربحية.

وتشير (Eaton, 2006: 1) إن المؤسسات التعليمية تتمكن من خلال الاعتماد الأكاديمي ضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطويرها عن طريق تشجيع المؤسسة على اكتساب شخصية مميزة بناءاً على منظومة من معايير أساسية تضمن قدراً متفقاً عليه من الجودة تشمل جميع جوانب العملية التعليمية. فعملية الاعتماد الأكاديمي يمكن أن تنصب على المؤسسات التعليمية ككل: فلسفةً، وأهدافاً، رسالةً ورؤيةً، مناهجاً وطرائقاً، تعليماً وتعلماً، سلوكاً واداءاً، طلاباً وأساتذةً، عاملين وموظفين، إدارة وتنظيما، امكاناتاً وتمويلاً، كما تتضمن مجالات الأمن والأمان والصحة، ومختلف جوانب الحياة الطلابية، فضلاً عن المباني والتجهيزات، كالمكتبات ومراكز المعلومات، باختصار عشرات العناصر التي يمكن أن تخضع لعمليات التقويم والاعتماد الأكاديمي(الكواري، 2006: 199).

وفي ضوء هذه التعريفات واستنادا إلى ما ورد من تعاريف أو مفاهيم للاعتماد الأكاديمي يمكن استنتاج المضامين الآتية لهذا المصطلح وهي (اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد، 2004: 9):

أ- يعد حافزاً على الارتقاء بالعملية التعليمية ككل ومبعث على اطمئنان المجتمع لخريجي هذه المؤسسة وليس تهديدا " Threat" لها.

ب- الاعتماد لا يهدف إلى تصنيف أو ترتيب " Ranking " المؤسسات التعليمية.

ت- الاعتماد ليس حجرا على الحرية الأكاديمية أو تعرضا لقيمها .

ث- الاعتماد هو تأكيد وتشجيع المؤسسة التعليمية على اكتساب شخصية وهوية مميزة بناء على منظومة معايير أساسية " Basic Standard " تضمن قدرا متفقا عليه من الجودة وليس طمسا للهوية الخاصة بها.

ج- الاعتماد لا يهتم فقط بالمنتج النهائي للعملية التعليمية ولكن يهتم بالقدر نفسه بكل جوانب ومقومات المؤسسة التعليمية.

بعد استعراض وجهات نظر بعض الكتاب والهيئات حول مفهوم الاعتماد الأكاديمي والتي تفاوتت بين من يراه نظاماً للاعتراف بالمؤسسة التعليمية، وبين من يرى أنه عملية تقويم لجودة المستوى التعليمي للمؤسسة التعليمية، والبعض الآخر يراه بأنه شهادة تمنح للمؤسسة التعليمية، إلا انه يتضح أن هناك نقاط اتفاق كثيرة حول مفهوم الاعتماد الأكاديمي وجوانبه بوصفه عملية تقويم للمؤسسات التعليمية أو البرامج بشكل كلي أو جزئي، لغرض التعرف على مدى إيفاء المؤسسات أو البرامج للمعايير التي تضعها هيئات أو تنظيمات الاعتماد، على أن يتم ذلك بشكل منظم، وبإجراءات معينة، فهو وفق رأي الباحثة: يعد عملية تقويم تخضع لها المؤسسة أو أحد برامجها بمبادرة طوعية منها، وتقوم بعملية التقويم إحدى هيئات الاعتماد استناداً إلى معايير محددة مسبقاً لهذا الغرض ثم يتقرر وفق ذلك التقويم بأن تلك المؤسسة أو البرنامج قد استوفت بعض المعايير لتصبح بذلك معتمدة اما محلياً أو دولياً حسب الهيئة مانحة الاعتماد .

وباستقراء مفهوم ومضامين الاعتماد الأكاديمي في الأدبيات النظرية تبين أن مفهوم الاعتماد يتداخل كثيرا مع مفاهيم ومصطلحات أخرى كمفهوم ضمان الجودة, ومراقبة الجودة، والمراجعة الأكاديمية، والمساءلة والتقويم الخارجي والاعتراف (ENQA, 2001: 7) و هذا لا يعني إن احدهما بديل عن الآخر من الناحية العلمية، فلكل مصطلح مقوماته وإجراءاته وهي تهدف جميعا إلى تطوير مؤسسة التعليم ونظامها, وذلك لأن جميعها تشترك في العناصر الآتية:

أ- اعتماد معايير الضبط وضمان الجودة والتي تستخدم لأغراض التقويم.

ب- تطبق هذه المعايير على برنامج من البرامج التعليمية أو على مؤسسة تعليمية.

ت- تطوير وتحسين البرامج أو المؤسسة، وذلك في ضوء نتائج التقويم، فعندما يكون هناك خلل ما، يصبح القائمون على المؤسسة في هذه الحالة قادرين

على تشخيص هذا الخلل ومحاولة تصحيحه، ويعد الاعتماد عملية تقوم بها المؤسسة التعليمية كل فترة لتقويم فعاليتها سواء كان التقويم كلي أو جزئي بهدف الوصول إلى حكم أو بيان ثابت بأن المؤسسة قد حققت كل أهدافها التعليمية.

3. أهمية الاعتماد الأكاديمي

يمثل الاعتماد الأكاديمي عملية تطبق من خلال آلية محددة لإضفاء الشرعية على الجهة طالبة الاعتماد من قبل الجهة المسؤولة عن منح الاعتماد، والذي يبين فيه بأن الجهة الطالبة للاعتماد قادرة على تحقيق أهدافها من خلال برامجها الأكاديمية، وتنظيماتها الإدارية والمالية والبيئية والبحثية، والوسائل والتجهيزات العلمية المتوفرة بالاستناد إلى عدد من المعايير، والمقاييس الواضحة المعالم، ووفق إجراءات وتعليمات معدة مسبقاً، وتتبع أهمية مثل هذه التعليمات والضوابط من أهمية المؤسسة التعليمية في خدمة المجتمع، اذ إن غياب القوانين، والتعليمات والإجراءات التنظيمية يعني توفر مجالاً من الفوضى الأدائية التي تؤثر سلباً على مستويات الأداء التعليمي، وجودته وبالتالي تترك أثرا عكسياً على المجتمع، وانطلاقاً من مبدأ حماية المجتمع من خلال المحافظة على مخرجات التعليم جاءت أهمية الاعتماد الأكاديمي والرقابة ضمن المعايير المحددة للجهات التعليمية (محمود، 2001: 83).

ويشير (Sywelem & Witte, 2009: 2-3) إلى إن أهمية الاعتماد الأكاديمي تكمن في كونها وسيلة مهمة لإثبات مكانة وسمعة المؤسسة التعليمية مما يحفز الراغبين على الالتحاق بها أو التعامل معها من الطلبة وأصحاب الأعمال، أو المؤسسات الاقتصادية، والمستثمرين، أو الرأي العام والمؤسسات الحكومية، وغيرهم، كما أنها تمثل مصداقية للحصول على دعم وتمويل حكومي، أو غير حكومي، فضلاً عن أنه يشجع المؤسسات المانحة على زيادة معدلات المنح والقروض الدراسية لطلابها.

وقد أوضح مجلس الاعتماد للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية Council for Higher Education and Accreditation (CHEA, 2010: 2) أهمية الاعتماد في الجوانب الآتية:

أ- إضفاء الصفة الشرعية والقانونية لهذه المؤسسات والبرامج المعتمدة وإعطائها فرصة للحصول على المنح الفيدرالية والقروض لتمويل هذه المؤسسات والبرامج، وهنا تكون فرصتها في الحصول على هذه المنح أكثر من تلك المؤسسات غير المعتمدة.

ب- في مجال الابتكار وبراءة الاختراعات، فأن مثل هذه المؤسسات والبرامج المعتمدة تحصل على دعم من قبل المؤسسات الخاصة، والحصول على الهدايا ودعم البحوث والدراسات التي تقوم بها.

ت- في مجال حماية حقوق كل من الطلبة والهيئات التدريسية، وإخضاع المخالفين للمساءلة والمحاسبة، أي إن هذه المؤسسات المعتمدة للشفافية في التعاملات تكون أكثر وضوحاً من غيرها .

ث- معترف بها دولياً وسهولة الحصول على التراخيص والمشاركة في المؤتمرات، والمنافسة في الحصول على فرص القبول والانتقال بين الجامعات الأخرى في كافة دول العالم.

ج- المؤسسات والبرامج المعتمدة تكون فعالة في إدارة الموارد، وبالتالي تحقق أهدافاً ذات جودة عالية.

وخلاصة ذلك، يمكن القول أن أهمية الاعتماد الأكاديمي تأتي من كونه عملية نظامية تقويمية لقياس مدى فاعلية المؤسسة التعليمية في انجاز مهامها، وكذلك مدى التزامها بالمتطلبات التي اعتمدتها واستمرارية جهودها في تعزيز جودة النهج التعليمي، وعده أداة للتطوير والتحسين المستمر في هذه المؤسسات والبرامج التعليمية.

ثانياً: أهداف الاعتماد الأكاديمي

إن الهدف العام من الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي هو الحفاظ على مظاهر الجودة فضلاً عن الموازنة مابين استقلالية المؤسسة التعليمية وخدمة مصالح المجتمع، ومحاولة إبراز سبل التكامل مابين هذين البعدين في سبيل نشر أبعاد المعرفة. وهذا يتطلب من حين إلى آخر التعديل على تعليمات الاعتماد بوصفها وسيلة للتقويم، الأمر الذي من شأنه التطوير الذاتي وإعادة صياغة السياسات بما يتواءم مع احتياجات وتغيرات المستقبل (محمود، 2001 : 83).

أما (Hamalainen, et al., 2004: 19) فقد أدرج الأهداف الآتية للاعتماد:

أ- تحسين، وتطوير الجودة لمؤسسات التعليم العالي والبرامج التعليمية.

ب- توفير المعلومات المتعلقة بجودة البرامج المقدمة للجمهور للاطلاع عليها.

ت- تدعيم المصداقية لمؤسسات التعليم العالي، حتى تتمكن هذه المؤسسات من استخدام المصادر المتاحة لها لتقديم أفضل الخدمات.

ث- التأكد من استيفاء المؤسسة للحد الأدنى من معايير ومتطلبات الجودة.

ج- المساهمة في التخطيط لمؤسسات التعليم العالي، وتقديم الاقتراحات والتوصيات الخاصة بتمويل هذه المؤسسات والبرامج التعليمية التي تقدمها.

وحددت وزارة التعليم الأمريكية أهداف الاعتماد الأكاديمي في الآتي (Morse, 2007: 3):

أ- مساعدة الطلبة الجدد على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي التي تقدم برامج مقبولة.

ب-مساعدة مؤسسات التعليم العالي في تحديد المفردات المقبولة عند انتقال الطلبة من مؤسسة إلى أخرى.

ت-المساعدة في تحديد مؤسسة أو برنامج تعليمي مناسب لاستثمار التمويل الحكومي والخاص.

ث-حماية مؤسسات التعليم العالي من الضغوط الخارجية والداخلية.

ج-تطوير أهداف التحسين الذاتي لمؤسسات التعليم ذات الأداء المتدني، والحث على الرقي بالمعايير في مؤسسات التعليم العالي.

ح-ضمان الحصول على الأحقية في المعونات الحكومية بوصفها مصدراً تمويلياً ضمن مجموعة المصادر التمويلية.

أما (Hayward, 2008: 241) فقد أضاف أهدافاً أخرى فضلاً عن الأهداف السابقة الذكر وهي:

أ- تسهيل عمليات المساءلة الخارجية التي تخضع لها مؤسسات التعليم العالي.

ب- تسهيل عمليات الائتمان ونقل الأرصدة بين البلدان المختلفة التي ينتمي إليها الطلبة.

ت- وضع معايير موحدة لبرامج التعليم على مستوى العالم .

ث- مواجهة التوسع والتنوع الحاصل في نظم التعليم العالي ومؤسساته.

في حين أدرج (الرشيد، 1986: 272-273) أهداف الاعتماد ووزعها على عدة محاور، و ترى الباحثة أنها الأكثر ملائمة لدراستنا الحالية، وهذه المحاور هي كالآتي:

أ – أهداف عامة:

- ضمان وجود تقويم خارجي للمؤسسات التعليمية أو البرنامج الدراسي والتحقق من أنها تتماشى مع الاتجاهات والسياسات العامة في مجال التعليم العالي أو المجال المهني.
- تحسين الخدمات المهنية للجمهور طالما أن البرامج المعتمدة تعدل متطلباتها وفقاً للتغيرات التي تطرأ في مجال المعرفة الفنية والممارسة التطبيقية بصفة عامة في مجال المهنة.
- التعرف على المؤسسات والبرامج التعليمية التي قامت بمحض إرادتها بأوجه نشاط محددة لتحسين نشاطها التعليمي، أو النهوض ببرامجها المهنية والتحقق من أنها تقوم بهذه الأعمال بنجاح.

ب – أهداف خاصة بالطلبة:

- المساعدة على نقل وحدات البرامج الدراسية بين المؤسسات التعليمية، أو في قبول الطلبة في برامج الدراسات العليا عن طريق القبول العام للساعات المقررة والوحدات الدراسية بين المؤسسات المعتمدة.
- يعد الاعتماد شرطاً أساسياً في كثير من الحالات لممارسة العمل في مهنة معينة.

ت – اهداف خاصة بمؤسسات التعليم العالي:

- يعد الاعتماد حافزاً للتقويم الذاتي وتحسين نظام المؤسسة وبرامجها.
- تطبيق معايير هيئات الاعتماد المقبولة من مؤسسات التعليم بصفة عامة، مما يساعد على منع التجاوزات الخارجية التي تضر بمستوى المؤسسة أو جودة برامجها.
- تعزيز سمعة المؤسسة، أو البرنامج المعتمد، استجابة لاهتمام عامة المواطنين، وتقديرهم لمثل هذا الاعتماد.

ثالثاً: أنواع الاعتماد الأكاديمي

اتفق العديد من الكتاب والباحثين مثل(Stewart, 1979: 15) و(El-Khawas, 2001: 15) و(سعيد، 2006: 240) و(سكر، 2006: 257) و(المدهون والطلاع، 2006: 301) و(Eaton, 2008: 10-12) و (العبيدي، 2009: 23) و(Sywelem & Witte ,2009 : 5) معاً على إن أنواع الاعتماد الأكاديمي تتمثل في الآتي:

أ . الاعتماد المؤسسي Institutional Accreditation

هو اعتماد المؤسسة ككل وفقاً لمعايير محددة حول كفاية المرافق والمصادر، ويشمل ذلك العاملين بالمؤسسة وتوفير الخدمات الأكاديمية والطلابية المساندة والمناهج ومستويات انجاز الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وغيرها من مكونات المؤسسة التعليمية(Prados, et al., 2005: 165)، فهو يركز على التقويم الشامل للخصائص المؤسسية المتمثلة بالسلطة القانونية والإدارية التي تحكم المؤسسة، ومدى قوة ثبات مصادر التمويل ونظام القبول والخدمات الطلابية، وفعالية المؤسسة

وكفايتها وأخيراً علاقة المؤسسة بالمجتمع المستفيد من خدماتها التعليمية (الخطيب والجبر، 1999: 29)، وعادة ما تقوم بهذا النوع من الاعتماد إحدى هيئات الاعتماد المختصة وفق المراحل والخطوات المتعارف عليها و استنادا إلى المعايير والمؤشرات والأدلة، وقواعد التقدير ذات العلاقة بكل مجال من مجالات أداء المؤسسة التعليمية ثم تقرر نتيجتها إن تلك المؤسسة قد استوفت الحد الأدنى من المعايير فتصبح بالتالي معتمدة لفترة زمنية محددة .

ب . الاعتماد البرامجي (التخصصي) Programming Accreditation

هو الاعتراف بالبرنامج الأكاديمي في المؤسسة التعليمية أو احد أقسامها، والتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة بما يتفق مع المعايير العالمية المحددة، ويطلق على هذا النوع من الاعتماد في نطاق التعليم الأمريكي بالاعتماد التخصصي (Specialized Accreditation)(Yackee, 2000: 17)، ويطلق على الهيئات التي تقوم بمنح هذا النوع من الاعتراف بهيئات الاعتماد التخصصي(El-Khawas, 2001: 16).

وتتولى مؤسسات الاعتماد البرامجي (التخصصي) مسؤولية الفحص والتقويم، لأحد الجوانب أو المكونات، أو البرامج التخصصية، أو حتى المقررات داخل المؤسسة التعليمية وتتم وفق مراحل وخطوات متعارف عليها ووفق المعايير والمؤشرات المحددة مسبقاً لهذا الغرض(Enache, 1992: 9).

ت . الاعتماد المهني: Professional Accreditation

يختص الاعتماد المهني بالاعتراف بجودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهن المختلفة، ويركز بشكل أساس على الخريج وصلاحيته لممارسة مهنته (Prados, et al., 2005: 165) ، ويمنح هذا النوع من الاعتماد من قبل مؤسسات الاعتماد التي أعدت لهذا الغرض كالنقابات والاتحادات أو الروابط المهنية الخاصة بمهنة، كالعلوم الطبية، والمهنية والتدريس والمحاماة والهندسة وإدارة الأعمال (Enache, 1992: 9).

إن وجود ترخيص قانوني مبني على مستوى وأساس فني سليم يسمح للفـــرد بمزاولة المهنة التي ينتمي إليها، وعليه فالاعتماد المهني يهتم برفع جودة أصـــحاب المهن والاعتراف بهم محلياً وإقليمياً وعالمياً(درندري وهوك، 2007: 247).

والواقع أنه يوجد ارتباط وثيق بين أنواع الاعتماد الثلاثة، كما يوجد بينها نوع من التداخل والتكامل، اذ أن كلاً منهم يهدف إلى تحقيق الجودة والتميز للوصول إلى المستويات المعيارية أو العالمية، فالاعتماد المؤسسي يعنى أن المؤسسة قادرة على تحقيق أهدافها بالجودة المطلوبة، وبالتالي يتحقق لخريجها السبق والتفوق والأولوية في شغل الوظائف الهامة، كما أنه يصعب تحقيق الاعتماد المهني في غياب الاعتماد المؤسسي والأكاديمي، فالاعتماد الأكاديمي والمؤسسي مطلب أساسي وضـــروري وسابق لتطبيق الاعتماد المهني (الدهشان، 2007: 7).

رابعاً: متطلبات الاعتماد الأكاديمي ومراحله

1. متطلبات الاعتماد الأكاديمي:

لكي تكون المؤسسة التعليمية جديرة بالتقدم للحصول على الاعتماد الأكاديمي يشترط أن تتوفر لديها المقومات الأساسية الآتية (Enache, 1992: 3):

أ- وجود رؤية و رسالة مؤسسية.

ب-امتلاك مصادر وموارد وبنى ارتكازية مناسبة لتحقيق الرســـالة والأهـــداف التعليمية.

ت- وجود نظام لتوثيق أعمال الطلبة المرتبطة بالأهداف التعليمية، ودلائل على أن المؤسسة تحقق أهدافها.

ث-وجود ضمانات تؤكد قدرة المؤسسة على الاستمرارية .

ويطلب مجلس الاعتماد فـــي الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة (National Quality Assurance and Accreditation, 2004) من المؤسسة التي تتقـــدم للحصول على الاعتماد القيام بدراسة ذاتية قبل قدوم فريق المقومين، ولدى غالبيـــة المؤسسات الأكاديمية الأمريكية مكاتب يطلقون على كل منها "مكتب التقويم" ويقوم المكتب بتنسيق جهود الاعتماد في المؤسسة، ويتمحور عمل جهات الاعتماد علـــى

التأكد من أن الجامعة أو الكلية التي تطلب الاعتماد قادرة على تـــوفير المقومـــات الآتية (Jane, 2002: 3):

أ- توافر رسالة المؤسسة يليق بمستواها بوصفها مؤسسة تعليم عالٍ، وأن تكون لديها أهداف تعليمية تتفق مع رسالتها.

ب- امتلاك المصادر والموارد المناسبة لتحقيق الرسالة والأهداف التعليمية.

ت- توافر نظام توثيق أعمال الطلبة المتصلة بالأهداف التعليمية ممـــا يبـــين أن المؤسسة تحقق أهدافها.

ث- بيان مقدرتها على أنها ستستمر في تحقيق رسالتها وأهدافها.

ويتفق كل من (Al-Khawas, 2001 : 65) و(المغربي، 2009: 5) مـــع المتطلبات السابقة الذكر، بأنه على المؤسسة التي تنشد الحصول علـــى الاعتمـــاد الأكاديمي من هيئة الاعتماد، أن تستوفي عدة متطلبات محددة مسبقاً، حتى تتـــوافر لدى هذه الهيئة القناعة التامة باستيفاء تلك المؤسســـة متطلبـــات الحصـــول علـــى الاعتماد الأكاديمي وهي امتلاك رؤية ورسالة مؤسســـية و المصـــادر التمويليـــة وأنظمة توثيق أعمال المؤسسة.

ويرى (المرزوقي، 2009: 4-5) إن تحديث التعليم العالي وتطبيـــق إدارة الجودة تمهيداً للحصول على الاعتماد الأكاديمي يستدعي توفير المتطلبات آلاتية:

أ- إعادة النظر في رسالة وأهداف وغايات واستراتيجيات الجامعة.

ب- مراجعة المعايير والإجراءات المتبعة للتقـــويم والتعـــرف علـــى حاجـــات الطلاب، أي ماهية البرامج والتخصصات التي ترى الجامعة أنها ضـــرورة لتلبية حاجات الطلبة وتلبي رغباتهم الحالية والمستقبلية.

ت- إعادة النظر في كيفية توظيف واستثمار أعضاء هيئـــة التـــدريس بكفـــاءة وفاعلية.

ث- إعادة الهيكلية والتنظيم على نحو يتماشى مع واقع المناهج الدراسية.

ج- مراجعة محتوى المناهج والتعرف على مدى توافقها مع متطلبات الســـوق وتلبية حاجات المجتمع.

ح- تطوير طرائق التدريس ووسائل التقويم مما يؤدي إلى التطوير المتواصل للقدرات والمهارات، وهذا بالضرورة يؤدي إلى تحقيق قيمه عالية للأعمال التي تقوم بها الجامعات.

أما (الثقفي، 2009: 49) فقد حدد عدة متطلبات للحصول على الاعتماد الأكاديمي من أهمها:

1- تحدد المؤسسة التعليمية أهدافها التعليمية والتربوية بما يلائم حاجة المجتمع الذي تعمل فيه على أن تكون هذه الأهداف مناسبة للاعتماد الأكاديمي.
2- يكون لها مجلس أمناء يعمل كأداة مستقلة لرسم السياسات العامة ويكون من بين أعضائه ممثلون للمصالح العامة ومن قادة المؤسسات التعليمية.
3- يكون لها عميد أو رئيس تنفيذي يكون مسؤولا عن المؤسسة التعليمية ومعه عدد كاف من الموظفين والإداريين لإدارة أمور المؤسسة.
4- تحدد سياسات القبول بما يلائم الأهداف المعلنة، وحسب كل تخصص ومستوى الشهادات التي تمنحها للطلبة.
5- تكون مناهج التقويم المستخدمة وأساليبه في الاعتماد الأكاديمي حديثة.
- تتوافر الإمكانيات التي تؤكد إن أهداف الاعتماد الأكاديمي يمكن أن تتحقق.
- تكون معايير التقويم معروفة وموافق عليها من المعنيين بالاعتماد.
- توافر عدد كاف من الكادر التدريسي من ذوي الخبرة في المؤسسة.
6- أن تقدم للمؤسسة على الأقل واحداً أو أكثر من البرامج التعليمية التي تؤدي إلى منح شهادة البكالوريوس في التخصص مع تحديد أهداف كل تخصص، والوسائل المتاحة لدى المؤسسة لتحقيق هذه الأهداف.
7- يجب أن يتضمن الاعتماد الأكاديمي الحصول على التغذية العكسية حول مجريات التقويم.
8- تقديم الدلائل لتطوير حرمها الجامعي، وإنها تخطط لتطوير ذاتها في جميع المستويات الإدارية والمالية والأكاديمية، فضلاً عن تطوير أجهزتها المختبرية والمكتبية .

9- توافر برنامج للبحث العلمي ووسائل دعمه، يلم بكل وظائف الجامعة، فضلاً عن تقديم برنامج لخدمة المجتمع المحلي.

10- استقلالية مؤسسات التعليم .

11- تزويد القيادات بالمعرفة والمهارات والاتجاهات التي تجعلهم أكثر التزاما ومساندة للتطبيق.

12- إصدار التشريعات التي تساند وتؤيد تطبيق الاعتماد الأكاديمي.

13- تشكيل هيئة عليا أو مجلس للاعتماد الأكاديمي.

14- وجود إطار قومي للعمل متفق عليه من أفراد المجتمع ولا سيما أصحاب المصلحة.

15- أن تكون لدى العاملين رؤية واضحة عن الاعتماد الأكاديمي.

16-تكوين قاعدة معلومات دقيقة وشاملة لجوانب التعليم العالي.

17-أن تعلن نظامها الداخلي وتنشره وتحدد فيه المصاريف الدراسية، متطلبات القبول والسياسات الداخلية وتعليمات منح الشهادة وكل ما يتعلق بالأمور التي تهم الطلبة خلال المدة الدراسية.

ومن خلال قراءتنا للأدبيات السابقة نلاحظ أنه حددت متطلبات أو مرتكزات للحصول على الاعتماد الأكاديمي من قبل المختصين في الموضوع، وترى الباحثة إن جميع الدراسات اشتركت في وضع ستة مقومات أو مرتكزات أساسية تعد المرجع لكل مؤسسة يجب الوفاء بها للحصول على الاعتماد الأكاديمي وهي:

أ- أن تكون أهداف المؤسسة واضحة وشاملة لكافة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة التعليمية، وان تكون تلك الأهداف قابلة للفحص والتقويم المستمر.

ب-وجود كوادر إدارية وأكاديمية فعالة، مع ضمان آليات وسياسات للتنمية المهنية لأعضاء الهيئة التدريسية، كإنشاء مراكز التطوير المهني في الجامعة بما يتلائم مع الخطط المستقبلية للمؤسسة.

ت-تطوير وتحسين جودة المنتج التعليمي وتقديم الشواهد والدلائل على قدرة المؤسسة على الاستقرار والاستمرار في تحقيق الأهداف.

ث-توافر الموارد المادية والمالية والبشرية الملائمة لانجاز أهداف المؤسسة.

ج-تبني سياسات وبرامج تظهر إن احتياجات واهتمامات الطلبة وطموحاتهم تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل المؤسسة وإنها مرتبطة بشكل وثيق بأهدافها.

ح- التقويم والمراقبة المستمرين لسلوك المؤسسة وممارساتها والإعلان عن هذه الممارسات للمجتمع لضمان الشفافية والنزاهة واستقامة المؤسسة من خلال النشرات الدورية والإعلان عن أهدافها بشكل واضح وصريح.

2 . مراحل الاعتماد الأكاديمي

بعد أن يتم التأكد من استيفاء المؤسسة التعليمية لكافة المتطلبات والتأكد من مقدرتها على تنفيذ السياسات والخطوات الخاصة بالاعتماد، يحق للمؤسسة التقدم بطلب للحصول على الاعتماد الأكاديمي من هيئة الاعتماد والتي تتم على عدة مراحل.

وأورد (الدهشان، 2007: 8) انه على المؤسسة التي تنشد الحصول على الاعتماد الأكاديمي من هيئة الاعتماد، أن تتبع عدة خطوات وتقوم بعدة أعمال ومهمات لتقديم الأدلة على قيام المؤسسة أو البرامج المطلوب اعتمادها، بمراعاة أو الأخذ بالمعايير التي يتطلبها الاعتماد، وتتمثل هذه الخطوات بما يأتي:

أ. القيام بدراسة ذاتية يتم من خلالها تقديم الأدلة على أن البرنامج أو المؤسسة المطلوب اعتمادها تحرص على الأخذ بالمعايير، والأسس التي وضعتها هيئة الاعتماد من خلال لجنة تسمى اللجنة الداخلية للتقويم.

ب. بعد الاتفاق على أن المؤسسة قد حققت فعلاً المعايير المطلوبة للاعتماد تقوم المؤسسة بإرسال دراستها التي أعدت وتقويمها الذاتي، وكذلك تقرير لجنة التدقيق إلى هيئة الاعتماد لطلب الاعتماد منها.

ت. بعد تلقى هيئة الاعتماد طلب المؤسسة للاعتماد، تشكل لجنة من الهيئة، تقوم بزيارة المؤسسة عدة زيارات، معتمدة على ما قدم لها من تقويم ذاتي وتقرير لجنة التحقيق.

ث. في حالة التأكد من تحقيق المؤسسة لمعايير الجودة المنشودة من هيئة الاعتماد، تعطى المؤسسة اعتمادها، وفى حالة وجود قصور في بعض النواحي، تمهل المؤسسة طالبة الاعتماد مدة زمنية للقيام بمتطلبات الاعتماد، والتي لم تتحقق، ثم تعاود هيئة الاعتماد زيارات المؤسسة إلى أن يتم اعتمادها.

ج. تقوم الهيئة بنشر اعتماد المؤسسة للرأي العام والمجالس المتخصصة بوزارة التعليم العالي بعد اعتمادها.

ح. تستمر متابعة الاعتماد من هيئة الاعتماد على فترات تتراوح بين ثلاث سنوات وعشر سنوات، وغالباً ما يتم ذلك من خلال تقديم دراسة ذاتية، وقيام لجنة بزيارة المؤسسة في كل مرة، وهذه العملية يطلق عليها عملية إعادة الاعتماد .Re-Accreditation.

ويتفق كل من (Carol, et al., 2003: 11) و (حيدر، 2007: 604) بأن عملية الاعتماد سواء كانت عملية اعتماد مؤسسي أو برامجي تمر بالمراحل الآتية:

أ- إعداد المعايير: تقوم هيئة الاعتماد المعنية بالاشتراك مع المؤسسات التعليمية ذات العلاقة بإعداد المعايير.

ب- القيام بدراسة ذاتية: تقوم المؤسسة أو البرنامج الذي يطلب الاعتماد (بأعداد دراسة ذاتية عن المؤسسة طالبة الاعتماد).

ت- التقويم الميداني: تختار هيئة الاعتماد المعنية فريقا متخصصا يزور المؤسسة طالبة الاعتماد لتحديد مدى تحقيق المؤسسة أو البرنامج لمعايير الاعتماد.

ث- الإعلان عن نتائج الاعتماد: بعد التقويم الميداني واقتناع هيئة الاعتماد إن المؤسسة أو البرنامج قد حقق معايير الاعتماد يتم الإعلان عن منح الاعتماد لتلك المؤسسة أو البرنامج، ويدرج اسم المؤسسة أو البرنامج في قائمة المؤسسات أو البرامج المعتمدة.

ج- المتابعة: تتابع هيئة الاعتماد المعنية كل مؤسسة أو برنامج معتمد سنويا طوال مدة الاعتماد الممنوح، للتحقق من إنها مستمرة في تحقيق المعايير.

ح- إعادة التقويم: تعيد هيئة الاعتماد المعنية دوريا تقويم كل مؤسسة أو برنامج بعد انقضاء مدة الاعتماد (والتي تتراوح مابين 4-6 سنوات).

أما (درندري وهوك، 2007: 9) فقد توصلا إلى وضع منهجية للاعتماد الأكاديمي من خلال الشكل (1) الذي يبين منهجية الاعتماد الأكاديمي.

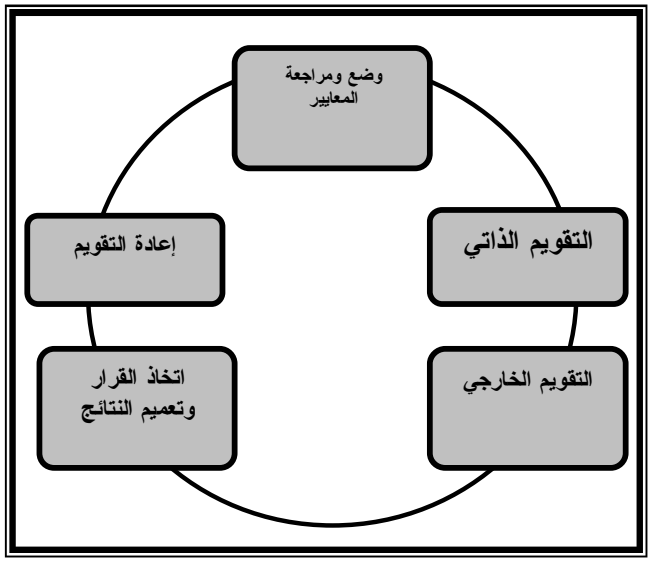

الشكل (1)

منهجية وخطوات الاعتماد الأكاديمي

المصدر : درندري وهوك، 2007، دراسة استطلاعية لآراء بعض المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس عن إجراءات تطبيق عمليات التقويم وضمان الجودة في الجامعات السعودية ،ص9.

ويمكن النظر إلى الاعتماد ومراحله بوصفه نظاماً متكاملاً (Whole System) اذ ينطبق عليه مفهوم النظم من حيث مكوناته وعناصره ومابين كل منها، وبين بعضها من علاقات تأثيرية متبادلة، كما ينظر اليه بوصفه نظاماً رئيساً (Macro System) تتفرع منه نظم فرعية، تختلف في مستوياتها ووظائفها، وان اتفقت في بنيتها باعتبارها نظماً، وفي ما يأتي شرح لمكونات هذا النظام (زيدان، 2007: 572):

أ- المدخلات: وتشمل على نظامين فرعيين متكاملين للفحص والتقويم هما (نظام الفحص والتقويم الذاتي ونظام الفحص والتقويم الخارجي الذي يتم من خلال لجنة خبراء على مستوى عال من الكفاءة)، فبالنسبة للنظام الفرعي الأول وهو نظام الفحص والتقويم الذاتي (الداخلي) فيعد المرحلة الأولى من مراحل عملية الاعتماد ،ومخرجات هذا النظام المتمثلة في التقرير النهائي والتوصيات تمثل مطلباً سابقاً للبدء في تطبيق النظام الفرعي الثاني، وهو الفحص والتقويم الخارجي (التدقيق) (External Peer Review / Assessment) ويتم تطبيقه من خلال اللجان التي تشكلها مؤسسات الاعتماد (وهذا ما يتمثل في الزيارة الميدانية كمرحلة ثانية من مراحل الاعتماد).

ب- العمليات: وتشمل عنصرين هما: عنصر الإجراءات وما يشتمل عليه من ممارسات تبدأ من الجهة طالبة الاعتماد ثم من لجان الفحص والتقويم الذاتي، وعنصر الزيارات وما يشتمل عليه أيضا من ممارسات مخطط لها مسبقاً ومتفق عليها.

ت- المخرجات: وتشمل عنصرين كبيرين هما: عنصر التقارير وما يرتبط به من جمع أدلة وشواهد مرتبطة بالمعايير والمؤشرات ذات العلاقة بكل جانب من جوانب الفحص، لتكون ضمن محاور كتابة التقرير، والعنصر الثاني هو عنصر التوصيات وإصدار الحكم والذي يكون إما بمنح الاعتماد أو منح الاعتماد بشروط أو الرفض .

ث- بيئة النظام: وتتضمن عنصرين هما: عنصر البيئة الداخلية بما يشتمل عليه من علاقات وتفاعلات وتأثيرات متبادلة فيما بين مكونات وعناصر النظام ذاته، والعنصر الثاني هو البيئة الخارجية للنظام بما يشتمل عليه من متغيرات وعوامل مجتمعة، وما يمكن أن يترتب عليها من انعكاسات على كل من المؤسسات الطالبة للاعتماد أو المؤسسات المانحة للاعتماد، وقد لا

تقتصر هذه العوامل والمتغيرات على المستوى المحلي فقط بل تمتد لتشمل المستوى الإقليمي والعالمي.

ج- التغذية العكسية : ويمثل مكوناً متضمناً في كل المكونات والعناصر السابقة، إذ ينبغي فحص ومراجعة جميع الممارسات أولاً بأول، قبل وإثناء وبعد الانتهاء منها حتى يتحقق ضمان انجازها بكفاءة ، فضلاً عن أنها تضمن التحقق أيضاً من كفاءة وفعالية النظام ككل على تحقيق أهدافه ووظائفه.

وبالاستناد إلى ما سبق يمكن القول إن هناك شبه اتفاق بين الكتاب والباحثين بأن عملية الاعتماد الأكاديمي تمر بعدة مراحل أساسية كما أشار أليها كل من (الثقفي، 2009 :53-54) و(Janosik & Creamer, 2000: 8) و(Wolff, 2009 : 14) و(Sirca & Dolinsek, 2006: 2) و(Morse, 2007: 7) و(Okoji , 2008 :33-34:) و(Al-Khawas, et al., 1998:6) وهذه المراحل هي:

أ -مرحلة التقويم الذاتي "الدراسة الذاتية" للمؤسسة " Self Evaluation ".

يعد التقويم الذاتي للمؤسسة التعليمية نقطة البدء بالتغيير في بيئتها وبرامجها، فهو تقرير ذاتي واقعي يجب أن يتسم بالأمانة والدقة والموضوعية، كما انه يحدد جوانب القوة و الضعف والفرص والتحديات التي تواجه المؤسسة التعليمية، ويرسم لها خطوطاً عريضة للبدء بالإصلاح والتغيير(Enache, 1992: 10)، ويعد الخطوة الأولى للبدء بمراحل الاعتماد الأكاديمي والتي تتمكن المؤسسة من خلالها التحديد الدقيق للمخرجات الجامعية وقياس مدى الكفاءة والفاعلية في هذه المخرجات .(Dickeson, 2009: 9)

ويرى (Vlasceanu, et.al.,2007:38) بان التقويم الذاتي هو احد الأساليب المتبعة في تقويم جودة أداء المؤسسات الجامعية وتقوم به وحدة ضمان الجودة في المؤسسة على ضوء الضوابط والشروط المحددة في الدليل المعد من قبل الهيئة أو المؤسسة مانحة الاعتماد.

أما أهم مبررات القيام بعملية التقويم الذاتي تتمثل في الآتي (Al- 2001: 41 Khawas,):

1- التوسع والتنوع الهائل الذي شهدته نظم التعليم العالي ومؤسساته.

2- إدراك مسؤولي التعليم العالي أهمية التقويم في المساءلة والمراقبة لمدخلات ومخرجات التعليم العالي وعملياته وأنشطته وتحسين مستوى أدائها.

3- الحاجة إلى معرفة المستويات والمؤهلات العلمية للجامعات والاعتراف بالشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي.

4- انتشار أنواع غير تقليدية في برامج التعليم العالي منها الجامعات الالكترونية والمفتوحة الأمر الذي تطلب ضبط الجودة، وتسهيل عملية الاعتراف، واعتماد الجامعات.

في حين حدد كل من (Roodt & Reinecke, 2009: 4) أهمية التقويم الذاتي للمؤسسة بما يأتي:

1- تشجيع عملية وضع الخطط المستقبلية من خلال تحديد المناطق التي تحتاج إلى التحسينات المستمرة، وتحديد الأولويات .

2- العمل بروح الفريق الواحد والمشاركة الجماعية .

3- تشجيع نهج المؤسسة بشكل عام من خلال تكوين نواة قادرة على السير قدماً بالتغيير الايجابي في المؤسسة .

4- اكتساب ثقة المستفيدين والمؤسسات العلمية والتعليمية داخلياً وخارجياً.

ويؤدي التقويم الذاتي دوراً يتجاوز نجاحه العملي في تفعيل البحث والتدريس أو النشاطات الإدارية في الجامعة، ويؤكد للجمهور على المستويين الاجتماعي والمؤسسي أن الجامعة تقوم بجهود لتكون أكثر قبولاً، ولتجعل مخرجاتها أكثر شفافية، وإدارتها لمواردها أكثر كفاءة.

ويرى (Hamalainen & Wahlen, 2001: 40) إن التقويم الذاتي والتقارير الداخلية وخطط تحسين الجودة يجب أن تتميز بالعلانية والشفافية والدقة والوضوح والتركيز على الأهداف ودعم التحسين المستمر، ويضيف (2001: 41

(Al-Khawas, ,) إن عمليات التقويم الذاتي تنصب على عناصر معينة من مدخلات المنظومة التعليمية أو مخرجاتها وفقاً لمعايير محلية أو عالمية معينة .

ويمكن إيضاح خطوات عملية التقويم الذاتي في الشكل (2) :

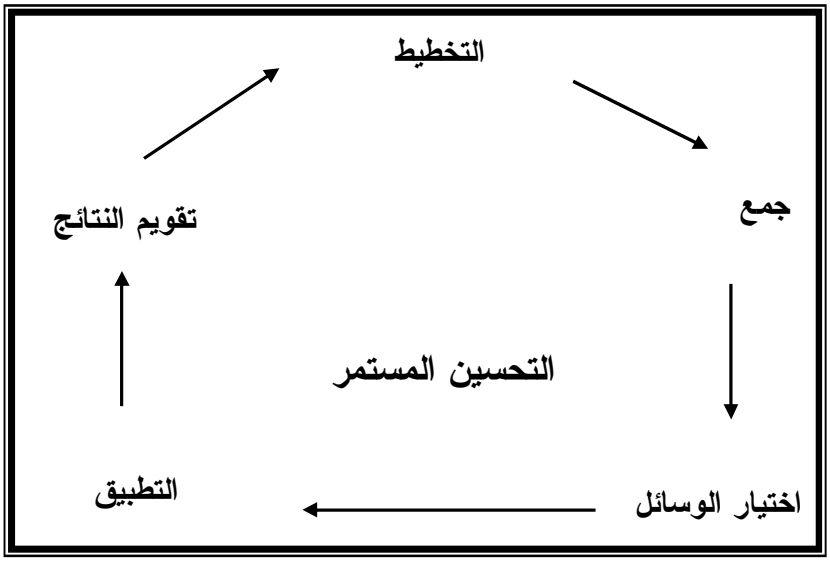

الشكل (2)

خطوات عملية التقويم الذاتي

المصدر: اعداد الباحثة بالاستفادة من (مجيد، 2010: التقويم الذاتي للكليـــات والأقسام العلمية في إطار دليل اتحاد الجامعات العربية، جامعة بغداد).

إن دور المؤسسة طالبة الاعتماد يبرز كثيراً في مرحلة التقويم الذاتي ويكمن هذا الدور في الجوانب الآتية (مجيد والزيادات، 2008: 167):

1- التزام واشتراك الإدارة العليا في تحسين الأداء .

2- تكامل الأهداف الإستراتيجية لأنشطة التحسين على كل المستويات .

3- بناء مقاييس الأداء وأنظمة التغذية العكسية .

4- الاحتفاظ بتوثيق كامل لإدارة الجودة الشاملة .

5- العمل الجماعي وتشكيل فرق العمل.

6- الجمع المستمر للبيانات الإحصائية وتوظيفها بشكل مستمر.

7- تفويض السلطات والعمل بالمشاركة.

8- إرساء نظام العمليات المستمرة.

9- إيجاد بيئة تساعد على التوحد والتغيير.

وبعد انتهاء المؤسسة من تقويم الوضع الراهن لمعرفة مدى تحقيق المؤسسة لمعايير الاعتماد الأكاديمي، يكون هناك خياران أمام هذه المؤسسة (Bazargan, 1998:9-10):

أ- إذا أظهرت نتائج التقويم الداخلي إن المؤسسة في وضع يسمح لها بتحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي .

ب- والثاني عندما لا تكون المؤسسة في وضع يسمح لها بتحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي.

فبالنسبة للوضع الأول، تقوم المؤسسة بجمع الوثائق والأدلة التي تؤكد تحقيقها لكل معيار من معايير الاعتماد الأكاديمي، وقد يكون هناك نقص بسيط يتم استكماله على وجه السرعة، وهذه العملية تتطلب ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام .

أما الوضع الثاني: تقوم المؤسسة بإعادة تنظيم أنشطتها وبرامجها لتحقق معايير الاعتماد الأكاديمي وذلك في خطوات رئيسة مثل(حيدر، 2007: 607-608):

- تشكيل مجموعة عمل جديدة تقوم بدراسة معايير الاعتماد بشكل دقيق.
- وضع رؤية ورسالة وقيم مؤسسية يلتف حولها جميع العاملين في المؤسسة.
- التعرف على المعايير المهنية لكل تخصص من التخصصات ولكل برنامج.
- إعداد أهداف لكل برنامج من البرامج التي تقدمها المؤسسة.
- إعداد نتاجات تعلم لكل برنامج من البرامج تتسق مع المعايير.
- تصنيف تلك النتاجات في مجموعات متشابهة، تشكل بعد ذلك وحدات في مناهج بحسب كميتها ومستوى صعوبتها، وبما يسمح بتوزيع الساعات لكل مكون من مكونات البرنامج.

- وضع برامج أكاديمية تتسق مع الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية الجديدة ويمكن التعرف على تجارب لجامعات مماثلة تمكنت من وضع برامج معتمدة أكاديمياً.
- وضع معايير قبول لكل برنامج ومعايير استمرار الدراسة ومعايير للتخرج .
- وضع معايير لتقويم البرنامج للتأكد من مدى تحقيق الأهداف.
- تدريب أعضاء هيئة التدريس على تنفيذ البرامج الجديدة .

واستناداً إلى ما سبق نستطيع القول إن التقويم الذاتي عملية منظمة تتضمن مجموعة من الإجراءات والخطوات الواجب إتباعها من المؤسسة التعليمية وتشكيل اللجان الرئيسة والفرعية، والتنسيق فيما بينها لتقدير جوانب القوة والضعف ومعرفة مستوى الأداء في المؤسسة التعليمية، باستخدام طرق وأدوات متنوعة منظمة تستخدم فيها نتائج القياس أو أية معلومات يتم الحصول عليها بوسائل أخرى مناسبة، في إصدار أحكام على أداء المؤسسة لمعرفة وتحديد مدى الانسجام والتوافق بين الأداء والأهداف، أو بين النواتج الفعلية والنواتج التي كانت متوقعة، واتخاذ القرار الذي يكون على شكل مجموعة من الأنشطة والتي يتوجب القيام بها، وان الهدف من عملية التقويم الذاتي، هو وضع محصلة نهائية حول تشغيل الموارد المخصصة وطريقة استخدامها والمساعدة على تطوير المهمات وتحسينها ، وبالتالي عرض هذه المحصلة أمام عدة جهات حسب الغرض من إجراء عملية التقويم الذي يكون في دراستنا هذه للحصول على الاعتماد الأكاديمي.

ب : الزيارة الميدانية لخبراء الاعتماد الأكاديمي " Site visit "

بعد استكمال الدراسة الذاتية تقوم المؤسسة الراغبة في الاعتماد بدعوة فريق من الخبراء الخارجيين لزيارة الجامعة، فيقوم أعضاء الفريق بالتأكد من صحة ما جاء في التقويم الذاتي، أي مطابقتها للواقع، وتحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيق رسالتها واستيفائها لمعايير الاعتماد، وتشكل الجهة المانحة للاعتماد لجنة أو عدداً من اللجان المختصة لدراسة الوثائق المقدمة من المؤسسة التعليمية (Bazargan, 1998: 10)، وتتم الزيارة لجميع مرافق المؤسسة التعليمية الطالبة للاعتماد من

مكتبة، ومراكز الحاسوب، ومصادر التعليم، والورش والمختبرات للتأكد من مصداقية الدراسة الذاتية المقدمة، وكذلك إجراء المقابلات الميدانية مع أعضاء هيئة التدريس، والإداريين، والطلبة، والخريجين، والإطلاع بشكل مباشر على جميع الأوضاع الحالية للمؤسسة التعليمية كمراجعة الملفات الإدارية، وملفات الطلبة، وخطة الأنشطة، واللوائح والأنظمة، ومسيرة العملية التعليمية (Stella & Gnanam, 2004: 15) .

وتختلف إجراءات الزيارة الميدانية حسب هيئة الاعتماد من حيث المدة التي تستغرقها الزيارة، وعدد مرات الزيارة، وعدد أعضاء فريق الزيارة، فحسب ما جاء في (دليل اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد ، 2005: 33-34) انه قد يسبق الزيارة الميدانية زيارة تمهيدية لها، ويقوم أعضاء فريق هذه الزيارة التمهيدية بالترتيب مع المؤسسة التعليمية لتحديد الموعد المناسب للزيارة الميدانية الخاصة بالاعتماد وتكون أغراض الزيارة التمهيدية ما يأتي:

- التأكد من الترتيبات اللازمة لإجراءات الزيارة الميدانية الخاصة بالاعتماد .
- التأكد بصورة مبدئية من مدى كفاية المعلومات التقويمية المدرجة في الوثائق المسبقة التي أُرسلت إلى هيئة الاعتماد، وطلب أية معلومات إضافية .
- التأكد من الوثائق المساندة والمفترض توافرها للزيارة الخاصة بالاعتماد، ومنها عينة من أعمال الطلبة مقيمة بالفعل.
- الاتفاق على جدول زمني للزيارة الخاصة بالاعتماد مبني على الجدول الزمني النموذجي مع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف المحلية الطارئة التي من المحتمل حدوثها، واخذ الاحتياطات اللازمة لمثل هذه الظروف .
- الاتفاق على التنظيمات اللوجستية بما في ذلك قاعات ولوازم مكتبية تستخدم من قبل أعضاء فريق الزيارة .
- الاتفاق حول تسمية ممثلين عن المؤسسة؛ لمرافقة فريق الزيارة أثناء إجراءات الزيارة الخاصة بالاعتماد، والذي يكون غالباً رئيس وحدة ضمان الجودة في المؤسسة أو من ينوب عنه.

ونظراً لما تتضمنه عملية الزيارة من قبل الخبراء أهمية كبيرة يتحدد في ضوءها مصير المؤسسة الطالبة للاعتماد فانه يلزم أن يكون أعضاء الفريق الزائر من ذوى الخبرة والكفاءة والمقدرة الإدارية (Hayward, 2008: 245)، و يلزم أيضاً أن يقوم الأفراد المكلفون بمتطلبات التقويم والاعتماد بدراسة فاحصة ومتأنية ودقيقة لتقديم الإجابات السليمة والرد على الاستفسارات والإيضاحات وعدم ترك المجال لمجرد الاستنتاجات الخاصة من لجنة الاعتماد،فقد يكون بعض الخبراء من ذوي القدرات التشخيصية ولكن ليس لديهم القدرة على تحليل النتائج(Dickeson, 2009: 9) ويعتمد اختيار أعضاء فريق الزيارة الخارجية على طبيعة ونوعية البرنامج أو المؤسسة طالبة الاعتماد (Hayward, 2008: 249)، إلا إن مجلس التعليم العالي في أمريكا Council on Higher Education(CHE , 2004: 9) أشترط عدة مواصفات يجب توافرها في أعضاء فريق الزيارة، ومن أهم هذه المواصفات، على سبيل الذكر لا الحصر:

أ- الخبرة الأكاديمية في تخصص واحد في الأقل أو عدة تخصصات.

ب-خبرة في مجال أو نظم إدارة الجودة والتحسين المستمر.

ت-القدرة على التحليل الدقيق لمجموعة البيانات والتعامل مع الأرقام وتفسير دلالتها.

ث-توافر إمكانات المشاركة والاشتراك في المناقشات واحترام وجهات نظر الغير.

وفي نهاية الزيارة يتم إعداد التقرير النهائي وبشكل منطقي يحدد فيه مواقع القوة والضعف في البرنامج، ومظاهر الاتفاق والاختلاف مع تقرير التقويم الذاتي(أبو سنينة، 2004: 2)، ويمكن لأعضاء المؤسسة مناقشة ما جاء في هذا التقرير مع الزائرين لمراجعة تصحيحه وتحديد الخطوات التي من المفترض إتباعها لتجنب القصور وتعزيز الجوانب الإيجابية (Enache, 1992: 11).

ت . اتخاذ قرار الاعتماد الأكاديمي " Decision Adoption "

تقوم الجهة المسؤولة عن منح الاعتماد بدراسة كل التقارير والملاحظات والتوصيات المقدمة لها من المؤسسة التعليمية والمترتبة على الزيارة الميدانية من اللجان المشكلة، ثم تتخذ قرارها في ضوء مدى التزام المؤسسة بالمعايير والمتطلبات المطلوبة، وعادة يمنح الاعتماد لمدة محددة من الزمن تتراوح عادة ما بين (2-5) سنوات، وذلك تبعاً للمؤسسة التعليمية وتاريخ تأسيسها، ويكون قرار اللجنة حول العناصر الآتية (العبادي، 2006: 481).:

- المعايير الأكاديمية.
- نوعية فرص التعليم.
- ضمان وتحسين الجودة.

ويقسم قرار الاعتماد حسب ما يأتي(Sywelem & Witte, 2009:4):

أ - منح الاعتماد دون أي شروط:

ويعني أن المؤسسة التعليمية استوفت جميع الشروط والمعايير المطلوبة للاعتماد، وأنها تسير نحو تحقيق أهدافها ورسالتها. وقد يمنح الاعتماد ولكن بشروط، وهذا يعني وجود أوجه ضعف في البرنامج يمكن إصلاحها خلال مدة من الزمن، مما يستوجب تقرير متابعة بعد مدة معينة، وتحديد موعد لزيارة أخرى.

ب - رفض الاعتماد.

يحق للمؤسسة التعليمية عند اتخاذ أي قرار سلبي قد يصدر ضدها من الجهة المسؤولة عن الاعتماد أن تستأنف من جديد طلب الاعتماد خلال 30 يوماً من وصول القرار إليها، وذلك حسب شروط معينة متعارف عليها تحددها الجهة المانحة للاعتماد (CHE , 2004).

ونستخلص مما سبق أن المؤسسة التعليمية بعد حصولها على الاعتماد الأكاديمي تظل خاضعة وبصفة دورية للزيارات الميدانية من قبل الهيئات المانحة للاعتماد لبحث ومراجعة السياسات والبرامج الأكاديمية للمؤسسة التعليمية للتأكد من فاعليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، وللقيام بالتعديلات الضرورية في البرنامج لضمان المستوى العالي من الجودة والحفاظ عليه وبخلاف ذلك يحق لهيئة الاعتماد

سحب الشهادة أو عدم تجديد الاعتماد نتيجة فقدان العوامل والظروف والمقومـــات التي منحت على أساسها المؤسسة التعليمية الاعتماد الأكاديمي.

ويمكن إيجاز المراحل المذكورة والتي تمر بها عملية الاعتماد الأكاديمي في الشكل (3) :

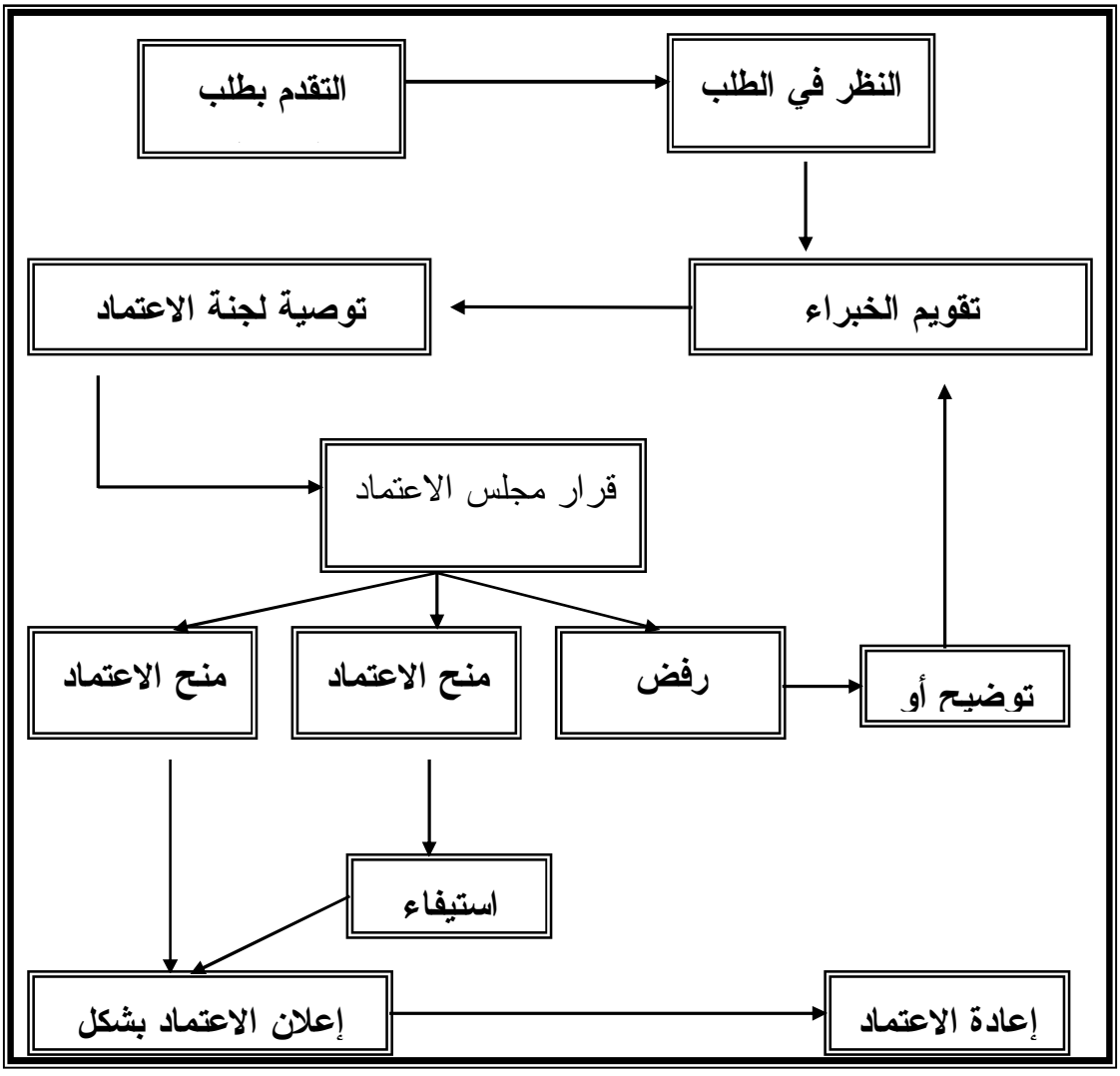

شكل رقم (2)

الشكل (3)

مراحل عملية الاعتماد الأكاديمي

Source : Higher Education Quality Committee ,Guide for evaluator : Accreditation and re – Accreditation of programs submitted to the HEQC , May , 2009, p (2).

خامساً: معايير الاعتماد الأكاديمي

ارتبطت المعايير بمفهومين هما الجودة الشاملة والاعتماد، وشكلت المفاهيم الثلاثة فكراً تربوياً مترابطاً ثلاثي الأبعاد خلال حقبة التسعينات من القرن الميلادي الماضي، حتى أصبحت المدخل الحقيقي إلى تحقيق جودة التعليم في مؤسسة ما(درندري وهوك، 2007: 8).

عرف المعيار في اللغة العربية على أنه ما اتخذ أساساً للمقارنة والتقدير، كما إن المعيار يعبر عن مقياس للمقارنة وجمعها معايير، أما المعيار في الاصطلاح فمعناه المقياس أو المحك الذي يمكن الرجوع إليه أو استخدامه أساساً للمقارنة أو التقدير، والمعيار في الفلسفة: نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء ومنه العلوم المعيارية، وهي المنطق والأخلاق والجمال، و جاء في المعجم الوجيز " العيار" ما اتخذ أساساً للمقارنة والتقدير، وعيار النقود مقدار ما فيها من معدن خالص، ومنها " المعايرة " أي المقارنة مع مرجعيات قياسية معروفة (الورثان، 2007: 1) .

وفي اللغة الإنجليزية، نجد أن كلمة Criteriaتعني معياراً للحكم أو مقياساً، وهو مبدأ تُقوم به الأشياء. ويختلف المعيار عن الهدف اذ أن المعيار يعبر عما يجب حدوثه، بينما الهدف يعبر عما يتوقع حدوثه، ويرتبط مفهوم كلمة المعيار بمفهوم القيمة والأولوية: وعليه فإن كلمة معايير تعكس تلك القيم والأولويات التي تؤدي إلى تحقيق مستويات معينة من القواعد بما يتلاءم مع أهداف وتوقعات المستفيدين من هذه المؤسسة(الحبيشي والعمري، 2009: 7).

وعرفت المعايير بأنها مؤشرات للمقارنة تستعمل لوضع أهداف وتقويم الإنجاز وقد تكون هذه المعايير عبارة عن المستويات الحالية للإنجاز في المؤسسة (مثلاً نسبة الطلاب الذين أتموا دراسة إدارة الأعمال) وقد تكون هذه المعايير أيضاً

عبارة عن مستويات تضعها إحدى الجهات الخارجية أو مستويات إنجاز في مؤسسة أخرى يتم اختيارها للمقارنة (مثلاً عدد البحوث التي قام بها كل عضو هيئة دراسية متفرغ في الجامعة) (ابو شعر، 2007: 13) .

وعرفت بأنها القواعد أو الأطر المرجعية أو الشروط التي نحكم من خلالها أو نقيس عليها سلوكيات الأفراد أو الجامعات أو الأعمال وأنماط التفكير والإجـــراءات (الشرعي، 2009: 13).

وتعرف أيضاً بأنها بيان بالمستوى المتوقع الذي وضعته هيئة مسؤولة أو جهة معترف بها بشأن هدف معين يراد الوصول إليه ويحقق قدراً منشوداً من الجودة أو التميز (أبو عظمة والأنصاري، 2009: 11).

وتعد عملية تحديد المعايير أمراً في غاية الأهمية لضمان تحقيق الجودة، وفي ضوء المعيار يتم تقويم مستويات الأداء المختلفة والحكم عليها، وفي الوقت ذاته هو النص المعبر عن المستوى النوعي الذي يجب أن يكون ماثلاً بوضوح فـــي جميـــع الجوانب الأساسية والمكونة لأي برنامج (العتري، 2007: 10).

و أصبحت الحاجة تتزايد لوجود إطار عمل مرجعـــي تســـتند عليـــه عمليـــة الاعتماد الأكاديمي، ولا يتم هذا إلا من خلال وجود معايير للرجوع إليها في عملية الاعتماد.

فالمعايير تشير إلى المستوى أو الحالة المطلوب الوصول إليها لغرض مـــنح الاعتماد سواء كان اعتماد مؤسسي أو برامجي، فالهدف من المعايير هو التحفيـــز لإجراء التغيير وإيجاد الجودة في مؤسسات التعليم، وإذا ما أريد من هذه المعـــايير إيفاء الغرض الذي وجدت من اجله فلا بد من صياغتها بوضوح وبشكل مفهوم مع مراعاة المرونة في صياغتها (Hamalainen , et al. , 2004: 17).

إن ما طُرح في أعلاه هو تسليط الضوء على مفهوم المعايير بشكل عام، أما بصدد المعايير الأكاديمية Academic Standards فإنها تعد معـــايير مخرجـــات محددة تقررها المؤسسة التعليمية وتكون مستمدة من مراجع خارجية محليـــة و /أو عالمية، وتتضمن ثلاثة معايير فرعية، هي معايير المحتوى Content Standards

وهي عبارة عن توصيف لما يجب أن يعرفه الطلاب و يستطيعون القيام به، بينما توضح معايير الأداء Performance Standards مدى مطابقة الأداء للمعايير المحددة، أما معايير الجدارة Proficiency Standards فتوضح الكيفية التي يجب أن يكون عليه الأداء. وتشير المعايير الأكاديمية إلى أهداف صارمة للتعليم و التعلم ولكنها لا توصف أو تحدد برنامجاً دراسياً معيناً، إنها عبارة عن إقرارات عامة مكتوبة تحدد التوقعات لما يجب أن يكون عليه الأداء، ولذلك تظهر هنا ثلاثة آراء مختلفة بشأن المعايير الأكاديمية وهي(رسلان، 2007: 6):

1- الرأي الأول: أن المعايير تجعل من التعليم و الاختبار المحك الأساسي للأداء فيصبح التعلم عن ظهر قلب Rote Learning خالياً من الإبداع و الابتكار.

2- الرأي الثاني: يهتم فقط بتحديد مستويات عالية جداً للمعايير مما يجعل الأقل إنجازاً أكثر إحباطاً فينسحبون، أو تحديد مستويات منخفضة للغاية مما لا يوفر فرصاً أفضل للمنافسة أمام الأعلى إنجازاً.

3- الرأي الثالث: هم الذين لا يعترضون على المعايير في حد ذاتها، ولكنهم يعتقدون أن تحديد مستوياتها يجب أن يتم محلياً(على مستوى المحليات)وليس عالمياً (على المستوى الأعلى).

ويمكن تصنيف المعايير الأكاديمية اعتماداً على مساهمتها في ضمان جودة المؤسسة التعليمية إلى (Lueger & Vettori, 2008: 13):

1- معايير الحد الأدنى: يتم وفق هذا النوع من المعايير تحديد التحسينات ضيقة النطاق وعلى المستوى التشغيلي في المؤسسة والتي تمتاز بسهولة قياسها.

2- معايير انجاز أهداف واسعة النطاق: عادة ما يخصص هذا النوع من المعايير لقياس مخرجات الأداء والأهداف التي يتوجب تحقيقها على المستوى الكلي للمؤسسة وغالباً ما تتعلق بإستراتيجية المؤسسة ورسالتها.

3- معايير الممارسات العالية والمنافسة: يتميز هذا النوع من المعايير بشرعيتها والاعتراف بها دولياً وغالباً ما تأخذ صيغ موحدة على مستوى العالم.

وتترجم معايير الاعتماد الأكاديمي المختلفة إلى مؤشرات أداء كمية وكيفية لقياس مدى توافر المقومات المؤهلة لإعطاء شهادة الاعتماد، وهذا يعني أن مؤشرات الأداء جزء رئيس من منظومة الاعتماد ورغم إمكانية تنوعها إلا إنها تلتقي في النهاية حول الأهداف التي تحددها الوزارة والمؤسسات التابعة لها ويشترط فيها أن تكون واضحة ومحددة (باشيوة والبرواري، 2009: 111)

وفي ضوء ما تقدم تتمكن الباحثة من تقديم التعريف الإجرائي الآتي لمعايير الاعتماد الأكاديمي بأنها مجموعة من المؤشرات الأكاديمية والتي تعد بمثابة الأطر المرجعية التي يمكن للمؤسسة الاعتماد عليها في تطبيق متطلبات نظام ضمان الجودة ومن ثم التأهل للتقدم بطلب للاعتماد الأكاديمي.

أما أهمية معايير الاعتماد الأكاديمي فتكمن في الآتي (Lueger & Vettori, 2008: 12):

1 – تسهيل مهمة الإدارة : تعد المعايير الموجه لتشكيل القاعدة الأساسية لإجراءات العمل ويمكن من خلالها وضع مستويات معيارية متوقعة ومرغوبة ومتفق عليها للأداء المؤسسي في كل جوانبه.

2 – السماح للمقارنة والتقويم: تعد المعايير مداخل للحكم على الجودة في مجال معرفي معين ومن خلالها يتم إجراء المقارنة في سياقات مختلفة وبشكل خاص في حال تقدم المؤسسة للطلب بالاعتماد الأكاديمي.

3 –نشر ثقافة الجودة في المؤسسة: فمن الناحية المثالية فان المتعاملين والعاملين في المؤسسة يتعلمون بشكل أفضل في بيئة تقوم على أساس المعايير، وتكون سبل التطوير متاحة أكثر فيما لو أدرك العاملون إن ما يُنجز من أعمال سوف يُقارن مع معايير محددة مسبقاً، وإتباع نظام للحوافز يكون بالاعتماد على ما أُنجز.

4 – تضمن المعايير استمرارية الخبرة فكل الجهود تتضافر لتحقيق المعايير في كل البرامج الدراسية وفي كل المستويات.

5 – ضمان الوضوح والشفافية في تعاملات المؤسسة وحالات المساءلة الخارجية.

ويجب أن تتميز المعايير الأكاديمية بالمبادئ والأسس الآتية (اللجنة القومية ضمان الجودة والاعتماد، 2007: 10– 11):

1- واضحة ومفهومة ومحددة بمعنى أن توضح وتحدد عمل اللجان الرئيسة والفرعية وطبيعة العمل والإشراف.

2- مرنة، أي بالإمكان تطبيقها من قبل جميع المؤسسات التعليمية وقابلة للتعديل.

3- الاعتراف بالاختلاف والتنوع والهوية وتشجع الإبداع.

4- أن تكون موضوعية.

5- أن تكون شاملة.

6- قابلة للانجاز وسهلة المنال.

7- مرتبطة بالنواتج (المخرجات).

8- مشاركة المستفيدين وأصحاب المصالح.

9- مجتمعية تلبي احتياجات وتوقعات المجتمع.

10- ضمان تلبية متطلبات العولمة.

11- معدة بالإجماع أي موافقة جميع أعضاء فريق العمل عليها.

12- منظمة ومستمرة.

ومن أجل ضمان تطبيق المعايير بشكل صحيح وسليم، يجب توافر عدة شروط منها (عودة، 2007: 7):

1- الرغبة الصادقة لدى كل الأطراف ابتداءً من الطالب، وانتهاءً بالمؤسسة للعمل من أجل تطبيق المعايير وهي تمثل إستراتيجية دائمة، وليست مرحلية، ولا بد من اعتمادها وتطبيقها.

2- تعاون الجهات المعنية ذات الشأن في عملية ضبط المعايير، وفق أسس ثابتة وواضحة يتم تطبيقها على الجميع.

3- عدم الاكتفاء بوضع المعايير النظرية، وإنما الانتقال من المعيار النظري إلى التطبيق العملي، حتى تكون عملية الضبط عملية جادة.

4- مراجعة المعايير من فترة إلى أخرى، حسب متغيرات العمل، وما يستجد من ظروف مستحدثه.

5- اعتماد مبدأ الثواب والعقاب في عملية التقويم ابتداءً من الفرد وانتهاءً بالمؤسسة.

وعليه فإن المعايير المطلوبة لتحقيق الاعتماد هي التي تضعها الجامعة لنفسها عبر سيرتها وتجربتها الطويلة، إذ تقوم الجامعة ببنائها من داخل عمليات التقويم، أو تضعها هيئات وطنية، أو قومية، أو إقليمية، أو تضعها هيئات خارجية متخصصة بالتقويم.

ويرى (الجمال: 2004: 2- 3) إن أهم المجالات التي تغطيها المعايير تقسم إلى محوريين أساسيين وهما:

أولاً- البرامج: وتشمل المحاور الآتية:

1- الأهداف العامة والمهارات المكتسبة.

2- البرامج والأهداف لكل مادة، المحتوى، التقييم، المراجع.

3- التسهيلات: مكتبات، مختبرات، نظام المعلومات.

4- انجازات الطلبة.

5- طرائق التعليم المستخدمة.

6- آليات القبول وتقويم الطلاب.

7- مستوى وخبرة الأساتذة.

8- تدريب الأساتذة وتطوير إمكانياتهم.

9- أبحاث وخبرات الأساتذة العملية.

10- خدمات الطلاب: الإشراف، التوجيه، الإرشاد، المساعدات الاجتماعية.

11- التعاون مع قطاعات الإنتاج.

12- مستوى الموظفين العلمي.

13- تقويم مخرجات التعليم.

14-أنظمة الجودة واستخدامها في التطوير.

ثانيا- المؤسسة وتشمل ما يأتي :

1- رسالة وأهداف المؤسسة.

2- المجالس الإدارية والأكاديمية (مجلس الأمناء، مجلس الإدارة، مجلس الجامعة، مجالس الوحدات والأقسام، المجالس العلمية).

3- الإدارة الجامعية.

4- النظام المالي والمراقبة.

5- التسهيلات: مكتبات، أجهزة معلوماتية ووسائط تعليمية مختلفة.

6- توفير مستلزمات التعليم من مختبرات وتجهيزات.

7- توفير الأبنية والقاعات الملائمة للاختصاصات.

8- سياسة تطوير وتنمية القدرات لدى العاملين.

9- التعاون العالمي.

10-التعاون مع المحيط الاجتماعي المحلي.

11-جودة تنظيم الأنشطة ونظام الجودة المعتمد.

أما (Ameen, 2007: 4) و(Stella, 2002: 66) يروا إن أهم المعايير التي يجب أن تغطيها أي عملية اعتماد تتمثل في، الرسالة، الأهداف، المنهج الدراسي، الطلبة والإدارة، المصادر المالية، التجهيزات المختبرية، والكادر التدريسي.

وقد حددت (أبو شعر، 2007: 2) مجموعة من المعـــايير للاعتمـــاد العـــام للجامعة تتمثل في الآتي:

1- التنظيم الإداري والأكاديمي.

2- الهيئة التدريسية.

3- المباني والمرافق الأكاديمية.

4- المختبرات.

5- الأجهزة والتجهيزات والوسائل التعليمية.

6- المكتبة.

7- القبول والتسجيل.

ويشير(Storr & Hurs, 2001) إلى أن معايير وكالة ضمان الجودة البريطانية Quality Assurance Agency(QAA) يمكن إدراجها في الآتي(أبو فارة، 2007: 518):

1- تصميم وتنظيم محتوى الخطط الدراسية ويتم هنا الاهتمام بالمستويات والمداخل الدراسية المستخدمة ومدى اتساع وعمق البرامج الدراسية ومدى الترابط والتسلسل فيها.

2- عمليات التعليم والتعلم واليات تقييم الطلبة.

3- تقدم الطلبة وتحصيلهم في المناهج والبرامج الدراسية.

4- دعم وإرشاد الطلبة، وينبغي التركيز هنا على وجود واعتماد مدخل استراتيجي لدعم وإرشاد الطلبة والعمل على تحقيق رضاهم وتوفير الأدلة التي تثبت تحقيق رضاهم.

5- مصادر التعلم، ينبغي العمل على تحقيق جوانب متعددة لضمان فاعلية هذا البعد منها:

- توفير التسهيلات والمصادر المكتبية المناسبة.
- العمل على توفير مصادر تعليمية مجانية كافية للطلبة في جميع البرامج الدراسية

- توفير القاعات الكافية للدراسة والتعليم

6-ضمان إدارة جودة التعليم ودعم هذه الجودة، فانه لا بد من تحديد أهداف واضحة للبرامج الدراسية ووضع نظم فاعلة للرقابة الداخلية على عمليات التعليم والتعلم في الجامعة، والعمل المستمر على نشر الممارسات التعليمية الجيدة التي تدعم الجهود.

أما أهم المعايير التي ركزت عليها هيئة الاعتماد اليابانية Japan University Accreditation Association(JUAA)(Ohnami & Hokama, 2004: 112) هي:

1- المهمة والأهداف.
2- تنظيم التعليم والبحث.
3- سياسة القبول وممارسته.
4- المناهج.
5- الأنشطة البحثية.
6- الهيئة التدريسية.
7- التسهيلات والمعدات.
8- المكتبة ومصادر التعلم.
9- حياة الطلبة.
10- الإدارة الجامعية.

وقد وضعت هيئات الاعتماد في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية مجموعة من المعايير للاعتماد الأكاديمي نوجزها بما يأتي (Yackee, 2000: 4):

1- رسالة الجامعة وأهدافها.
2- التخطيط والتقويم.
3- التنظيم والإشراف على المؤسسة.
4- البرامج والتدريس.
5- أعضاء هيئة التدريس.

6- الخدمات الطلابية.
7- المكتبة ومصادر المعلومات.
8- المصادر المادية والبنى التحتية.
9- المصادر المالية.
10- الانفتاح أمام الجمهور.
11- النزاهة والشفافية.

واقترح (محجوب، 2003: 130 – 131) مجموعة من معايير الاعتماد الأكاديمي للارتقاء بجودة الجامعات والمستمدة من المواصفات العالمية للجامعات مع تعديل بعض المحاور لتلائم هذه المعايير وطبيعة جامعات دول العالم الثالث، والتي ترى الباحثة أنها ملائمة لدراستنا الحالية؛ بسبب احتواءها معظم النماذج السابقة من جهة، ومواءمتها مع متطلبات الدراسة الحالية وواقع مجتمع الدراسة من جهة أخرى، وتتمثل هذه المعايير في الآتي:

1 – الإدارة الجامعيةUniversity Management:

تعد الإدارة الجامعية التي تتبنى الجودة أمراً في غاية الأهمية لتطبيق المؤسسة التعليمية لمعايير الاعتماد والجودة وتشمل السلطات الإدارية المتاحة لأصحاب المناصب، ويمكن النظر إلى هذه الإدارة من عدة زوايا وهي(الخطيب ومعايعة، 2006: 42):

أ – عدها نشاطاً ومجموعة من العمليات المتشابكة التي تترابط فيما بينها داخل المؤسسة الجامعية لتحقيق الأهداف المنشودة للجامعة.

ب – تعد حقلاً من حقول الدراسة، وتعني هنا مجموعة النظريات والمبادئ والمفاهيم والمهارات التي تساعد الباحث أو الإداري على فهم وتحليل وتفسير الظواهر والأنشطة الإدارية وتعينه على التنبؤ بها وتوجيهها.

ت – تعد نظاماً له مدخلات وعمليات ومخرجات .

فإذا لم تتمكن الإدارة الجامعية من إدراكها للمدخل الهيكلي نحو تطبيق الجودة، فمن غير المحتمل أن يتحقق النجاح للجودة وإدارتها في تلك المؤسسة، ويدخل في

إطار جودة الإدارة الجامعية جودة التخطيط الاستراتيجي ومتابعة العملية التعليمية وتحسينها، ومرونة التشريعات واللوائح الجامعية وصياغتها بشكل واضح ومحدد (الملاح، 2005: 38)، فضلاً عن متابعة الأنشطة التي تقود إلى خلق ثقافة الجودة داخل المؤسسة والقدرة على خلق ثقافة تنظيمية ضمن البيئة والتي تساعد على تبني الجودة والتحسين المستمر(الجزراوي، 2000: 51)، و تحديد عناصر التفوق للجودة الجامعية والتي تنبثق من أهداف واستراتيجيات الجامعة، كما وتعد فلسفة الإدارة الجامعية المدخل المناسب لإدراك مكونات هذه العناصر (محجوب، 2003:151).

ويتضمن هذا المعيار المؤشرات الرئيسة الآتية:

- التنظيم والقيادة.
- الاتصالات.
- التخطيط والبرامج.
- تخصيص الموارد.
- السياسات الجامعية.
- مشاركة العاملين.
- المسؤوليات والصلاحيات.

2 – نظام إدارة الجودة Quality Management System:

إن أحد أهم أسباب تبني نظام الجودة في التعليم هو إمكانية إدارة هذا النظام (Robert, 1997: 39)، ويشير (Evans) إلى إدارة الجودة بأنها مفهوم متكامل للإدارة موجه نحو تحقيق التطوير والتحسين المستمرين للسلع والخدمات ومن خلال مشاركة الجميع لتحقيق رغبات الزبائن، وإن الإحاطة بماهية إدارة الجودة يتوجب الفصل بين مفهومي الإدارة والتقنية، فتبني نظام الجودة يتوجب إدارة ذلك النظام بشكل فعال حتى يؤدي الغرض الذي اعد من اجله، فالإدارة تكمن في كيفية تحديد المشكلة والوقوف على كافة تفاصيلها وتشخيصها ومن ثم البحث عن السبل والطرائق العلمية في حلها (Kemp, 2006: 22).

إن معظم تطبيقات إدارة الجودة تتركز على الجانب الإداري أكثر مما هو عليه في الجانب التدريسي والبحث العلمي في المؤسسة التعليمية(غانم، 2008: 882). ويركز رواد الجودة على أهمية العملية الإدارية في تبني أي مؤسسة للجودة، فقد أشاروا إلى أن مختلف مشكلات الجودة داخل المؤسسات تعود إلى خلل

في العملية الإدارية الذي يؤدي إلى خلل في التنظيم وعدم تحديد الهدف ومنع الأفكار الجديدة من الظهور وكبح جماح مواهب الفرد وإخماد الإبداع (الفتلاوي، 2007: 111).

وحتى تتميز المؤسسة في مجال الجودة تحتاج إلى أن تتخذ طريقة مجددة لإدارة المؤسسة بغض النظر عن أنشطتها أو موقعها الجغرافي، وهذا يستدعي أن تتبنى المؤسسة خمسة عناصر وهي (الجبوري،2008: 22):

أ- جعل قيادة الجودة هدفاً استراتيجياً.

ب-ترجمة إستراتيجية الجودة في المؤسسة إلى مواصفات سلعة أو خدمة موجهة بمتطلبات الزبون.

ت-نشر إجراءات الجودة داخل أرجاء المؤسسة ككل.

ث-توضيح أداء وظيفة الجودة ذاتها (المسؤوليات، المهام، الأدوار).

ج- التحفيز والدعم المستمرين واعتماد مقاييس موحدة داخل المؤسسة .

إن نظام إدارة الجودة يعتمد أساساً على كفاءة مجموعة كل دائرة أو نشاط وقدرتها على التطوير والتحسين، وان المسؤولية هي مسؤولية جميع تلك الأنشطة ولذلك فان إرضاء المستفيدين يتحقق نتيجة للادارة الجيدة لهذا النشاط، وحتى تتمكن المؤسسة التعليمية تبني هذا النظام بشكل صحيح لابد من التركيز على الطلبة والمستفيدين واعتبار الجودة جزءً رئيساً من إستراتيجية الجامعة والتركيز على مشاركة العاملين والمديرين وتقوية الطاقات والإمكانات لتنفيذ معدلات الجودة العالية واعتبار كل فرد في الجامعة أو الكلية مسؤولاً عن الجودة (العاني واخرون،2002:37).

ويتضمن هذا المعيار المؤشرات آلاتية:

- وثائق، وسجلات نظام إدارة الجودة، وأسلوب ضبطها.
- كفاءة المخرجات، وأسلوب قياسها.
- توفير الموارد للعمليات.
- توفير التسهيلات، ومواصفاتها.
- مراقبة العمليات، وقياسها وتحليلها.

– أساليب تنمية الموارد البشرية "العاملين". – العمليات، والمعايير "الأنظمة".

– حجم ونوع وجودة الخدمات. – أساليب السيطرة على المدخلات والموارد.

– الإحصاء، وتوفير المعلومات.

3 – تطوير الجودة، والتحسين المستمر

Development of Quality and Continuous Improvement:

يعد التحسين المستمر بالاعتماد على المفهوم الياباني (Kaizen) فلسفة البحث المستمر عن طرق جديدة لتحسين العمليات أو الوصول إلى أرقى حالات التميز، لان الجودة حركة لا تؤمن بان التطوير والتحسين يمكن أن تنتهي عند حد معين، ويتركز تطوير الجودة والتحسين المستمر على إجراء التحسينات في كافة الجوانب التي تتعلق بالعملية الإنتاجية أو الخدمية، ويتطلب سرعة الاستجابة للتغيرات من ناحية وتبسيط الإجراءات والفعاليات من ناحية أخرى، كما ويتطلب دعم جميع المستويات الإدارية في المؤسسة، لذا فان هناك علاقة تكاملية بين الجهود المبذولة في كافة المستويات (البيسفكي، 2008: 31).

وتنتهج المؤسسة أسلوب التحسين المستمر وذلك بهدف إرضاء زبائنها، من خلال تطبيق الأساليب الكمية من اجل تحسين الموارد والخدمات المقدمة من قبل المؤسسة ولا يتم ذلك إلا من خلال التحسين المستمر لجودة السلعة أو الخدمة ويتم ذلك بواسطة (الجزاروي، 2000: 46):

أ– تأسيس فكرة التحسين المستمر.

ب–العمل على جعل عملية التحسين داخلية وليست نتيجة للشكاوي المقدمة من قبل المستفيدين.

ت–إشراك جميع العناصر في المؤسسة بعملية التحسين.

ث–جعل المورد البشري هو القاعدة الأساسية.

ج– استخدام أساليب منظمة لضبط العملية.

ح- وضع أهداف محددة للوصول اليها.

ولعل من ابرز الأساليب المستخدمة في التحسين المستمر هي دورة ديمينج (PDCA).

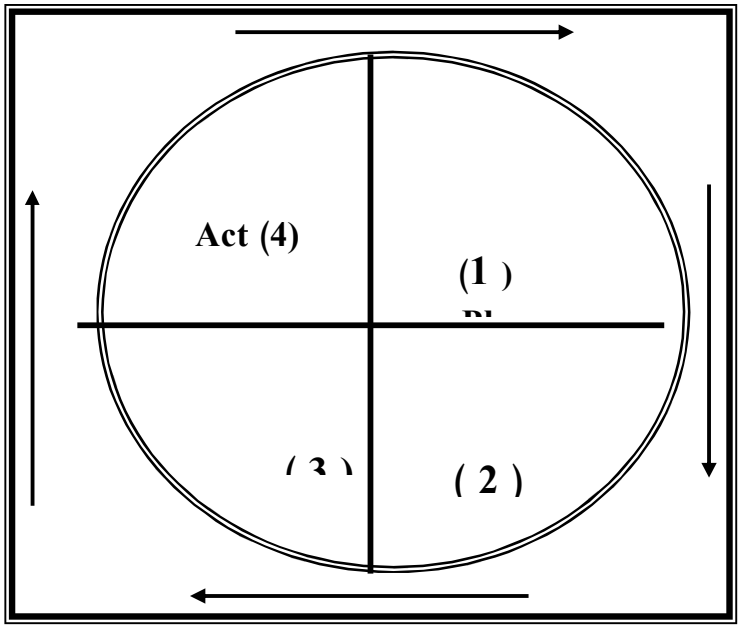

دورة ديمنج للتحسين المستمر

Source: Mitra, Amitava, 2003, Fundamental of Quality Control and Improvement ,P (52)

اذ يشير الشكل إلى أربعة مراحل يتم التحسين وفقها وتتمثل هذه المراحل في الآتي (Mitra,2003: 52):

1- خطط (Plan):-وذلك باختيار الفريق للعملية المناسبة للنشاط أو الطريقة أو الآلية أو السياسة اللازمة للتحسين.

2- نفذ (Do):-يعني القيام بتنفيذ الخطة ومراجعتها.

3- دقق (Check) :- وذلك بإخضاع العملية للاختبار لتحديد صلاحيتها من عدمها.

4- افعل (Act):- إذا كانت نتائج الاختبار ناجحة يُنفذ العمل، وفي هذه العملية يتم إشراك جميع العاملين في إعداد خطة الجودة وتنفيذها إذ يُحدد دور كل منهم بالتنسيق مع ادوار الآخرين.

وقد سُخر نظام التحسين المستمر في التعليم العالي شأنه شأن القطاع الصناعي، نتيجة لوجود أوجه تشابه في كلا القطاعين من حيث الإنتاج الواسع، والاعتماد على الفحص والفرز، ومدى مطابقة المخرجات للمعايير، والمفاضلة والمنافسة بين المؤسسات التعليمية ومن منطلق فلسفة الجودة في التعليم والذي يتضمن كافة السمات والخصائص التي تتعلق بالمجال التعليمي والتي تظهر جودة النتائج المراد تحقيقها وتطوير وتحسين هذه الجودة من خلال متابعة المشاكل التي ترافق الأداء المتعلق بالأنشطة التعليمية بشكل مستمر لضمان التحسين المستمر (Robert ,1997 :15)، والمقصود بالتحسين المستمر في المؤسسة التعليمية هو النظر إلى المؤسسة بوصفها نظاماً، والى ما يقوم به العاملون فيها كعمليات مستمرة، وبالتالي فإن أي إصلاح ينبغي أن يبدأ من تحسين هذه العمليات، ليس هذا فحسب بل من الاستمرار في تحسينها على أساس معايير الجودة المتفق عليها بالنسبة لهذه المؤسسة، وبدلاً من التركيز على مخرجات العملية التعليمية ينبغي التركيز على العمليات المؤدية لهذه المخرجات (الغامدي، 2007: 17). ولكي تتمكن المؤسسة من تطبيق التحسين المستمر للجودة لابد من توفير عدة آليات لتحقيق ذلك، وقد حددت هذه الآليات وفقاً لدراسة إحدى الجامعات الأمريكية في مجال التحسينات المستمرة وتطوير جودة التعليم الجامعي الأمريكي إذ طبقت برنامجاً لهذا الغرض أطلق عليه التعلم (LEARN) وحدد هذا البرنامج عدة آليات لضمان تحقيق الغرض المنشود منه وهي (علي، 2009: 62):

أ- تحديد فريق التحسينات.

ب- تكوين فريق الجودة المناسب للتطوير.

ت- تحديد العمليات والأنشطة المناسبة.

ث- البحث عن أسباب الانحرافات والصعوبات.

ج–تحديد مجالات التحسينات وتطوير الجامعة.

وأدى تطبيق هذا البرنامج الى جملة من النتائج منها ما يتعلق بتفاعل أكثر بين الأساتذة والطلاب من خلال توفير الأماكن والمقررات الدراسية المناسبة وأسلوب منح الدرجات وتنظيم أوقات الدراسة الجماعية مع توفير وقت أطول لاستخدام مراكز الحاسوب والمكتبات

ويرى(Jane, 2002: 71) إن هناك أساليب أخرى يمكن استخدامها في التحسين المستمر للعملية التعليمية من خلال تبني نظام المكافآت والحوافز والتدريب المهني المستمر بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية والعمل على توافق البرامج التي تزودها المؤسسة مع المهارات أو المتطلبات الهامة للصناعات والمجتمع بشكل عام واستخدام جهات خارجية متخصصة في تقويم جودة المؤسسة، ويتضمن هذا المعيار المؤشرات آلاتية:

– أهداف التطوير والتحسين. – خطط التطوير والتحسين.

– الأساليب المستخدمة في تطوير الجودة. – التخصيصات المالية لأنشطة تطوير الجودة.

– تطوير المناهج الدراسية. – التقنيات التعليمية والمختبرية وطرائق التدريس.

– تقييم وتحليل نتائج اختبارات الطلبة. – أساليب الاختبار ومصداقية النتائج.

– أساليب معالجة الانحرافات الأدائية للطلبة. – أساليب تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس.

4 – رضا المستفيدين (الطلبة والمجتمع)

Customer Satisfaction (Student and Community)

لا يمكن فصل الخريج عن مجتمعه الذي يعيش فيه، لذا كان من الضروري أن يكون احد معايير الاعتماد الأكاديمي هو أن تتمكن المؤسسة من إثبات دورها في خدمة المجتمع المحلي ولا يتم هذا إلا برفع المستوى الثقافي والوعي المجتمعي،

والعمل على معالجة المشكلات التي يعيشها المجتمع (مصطفى، 2007: 6). ويتوقف نجاح الجامعة في تأدية وظيفتها الاجتماعية على مدى قدرتها على إحداث التغيير المرغوب فيه، عن طريق الأساتذة والمناهج والمختبرات، فيدخل الطالب جاهلاً لنفسه ولقدراته، ثم تبدأ مسؤولية الجامعة في إعادة بناء معارف الطلبة بما يتفق مع الأهداف، وإعداده الإعداد السليم لتحمل المسؤولية تجاه نفسه ومجتمعه (الخطيب ومعايعة، 2006: 52). ولكي يتحقق هذا الإعداد السليم فكرياً وجسدياً يتوجب على الجامعة تهيئة أماكن سكن للطلاب وتجهيزها بكافة الوسائل التي تساعد على تنمية قدراتهم وتهيئة الأجواء الملائمة لزيادة معارفهم ومهاراتهم. إذ إن الجودة في التعليم لا تقتصر فقط على جانب التعلم والتعليم وإنما تمتد لتشمل كافة المرافق المادية الأخرى من سكن ووسائل نقل ونوادي وغيرها من الوسائل الترفيهية (Abdullah, 2009: 34). ويجب على المؤسسة التعليمية التحقق من إن حاجات الطلبة والمجتمع قد تم تلبيتها أو تجاوزها من خلال عمليات التقويم الذاتي للنظام التعليمي وعملية التعليم ذاتها، ولتحقيق هذا الهدف لابد من التركيز على الجوانب آلاتية (الملاح، 2005: 34):

أ- الفهم الكامل لحاجات المستفيدين على الأمدين القريب والبعيد، وذلك من خلال التغذية العكسية وتوظيف جميع المعلومات المتعلقة بحاجات المستفيدين وإدارتها.

ب- ربط كل من حاجات المستفيدين مع عمليات تقويم العملية التعليمية في المؤسسة.

ت- ضرورة إيجاد نظام اتصال فعال ما بين المؤسسة والمستفيدين يمكن من خلاله تبادل الخبرات والعمل على حل المشاكل التي يواجهها هؤلاء المستفيدين.

ث- ضرورة قيام المؤسسة بقياس رضا المستفيدين عن أداء خريجيها وإمكانية مقارنة هذه النتائج مع نتائج خريجي جامعات أخرى متقدمة على المستوى

الإقليمي أو الدولي أو العالمي، واستخدام هذه النتائج في تقويم وتحسين العملية التعليمية داخل المؤسسة.

5 – الأنشطة الجامعية العلمية Scientific Activities of the University :

تعد الأنشطة العلمية من أهم الأنشطة والوظائف الرئيسة في المؤسسة التعليمية، و تبرز أهميتها في اظهار مجالات التحديث والتطوير المرتبط بالقطاعات التنموية للمجتمع وتصوير التنبؤات المستقبلية للمجتمعات وآلية التعامل معها وربط قنوات البحث العلمي بقنوات الإنتاج وتطوير المعارف التقنية ومواجهة طموحات المجتمع التعليمية والمادية (العبادي، 2006: 474)، لذلك يتوجب على الجامعة أن ترفع من مستوى التدريسي للقيام بالبحث العلمي، ونشر المعرفة، وبحث المشكلات التي تواجه سوق العمل في الميادين الحياتية المختلفة، والعمل على إيجاد حلول ناجحة تعمل على رفد هذه المؤسسات بالكوادر من الخريجين كي يوظفوا نتائج أبحاثهم في العمل على تنمية المجتمع في جميع ميادين الحياة (مصطفى، 2007: 7). ولعل البحث العلمي هو أكثر النشاطات التصاقاً بالجامعة وذلك لسببين هما (الخطيب ومعايعة، 2006: 47):

أ – تتوافر لدى الجامعة الموارد الفكرية والبشرية القادرة على القيام بنشاطات الأبحاث المرتبطة بحاجات التنمية للدول .

ب – تعد الجامعة المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة انضباطية، والتي يمكن لها أن تقدم الخدمات الاستشارية التي تحتاجها قطاعات المجتمع المختلفة سواءاً كانت حكومية أم من القطاع الخاص.

وتشمل هذه الأنشطة الآتي:

– المؤتمرات والندوات العلمية. – حركة البحث العلمي والتأليف والنشر.

– الاتفاقيات العلمية والثقافية. – الدراسات والمشروعات التعاقدية.

– توفير المراجع والمصادر للتزود العلمي. – عضوية الاتحادات والجمعيات الدولية.

– هيكل الاختصاصات والمراتب العلمية.

6 – الأنشطة الجامعية الأخرى Other University Activities:

يحصل الطلبة على الدعم الاجتماعي من ذويهم والمحيط الذي يعيشون فيه، وفي الوقت نفسه فإنهم يفضلون المؤسسات التعليمية التي توفر لهم نظماً متكاملة للدعم الاجتماعي، وهذا يتم عن طريق وجود وحدة متخصصة للدعم الاجتماعي للطلبة، وترسيخ بناء شبكات من العلاقات بين الطلبة الذين يدرسون في كل مرحلة من المراحل التدريسية وتشجيع بناء علاقات بين الطلبة وأماكن العمل من خلال النشاطات الاجتماعية والتدريسية (ابو فارة، 2007: 524). وتعرف الأنشطة الجامعية الأخرى بـ (الأنشطة اللاصفية) وهي أية معلومات يتلقاها المتعلم أو حركات يقوم بها خارج الوقت المقرر للدرس وقد تكون هذه النشاطات فردية أو جماعية، والنشاطات اللاصفية تعني قدرة الفرد على القيام بأعمال تساعد على تنمية مواهبه الإبداعية وصقلها بأسلوب علمي هادف يضفي عليها جواً من المرح والمتعة مما تساعده على استقبال اليوم الدراسي بنشاط وحيوية أكبر(أبو غنيم والرماحي، 2009: 7).

إن عد الأنشطة اللاصفية أو اللامنهجية بوصفها معياراً على جودة المؤسسة التعليمية دليل على أهمية هذه الأنشطة وأثرها في سلوكيات الطلبة كما أشار إليها (العبادي، 2006: 472)، كونها تخلق تداخلاً مجتمعياً يساعد في تخفيف بؤر العصبيات، والاهتمام بتنمية المواهب، والقدرات الأدبية والعلمية والفنية، وتطوير روح الديمقراطية والتسامح لدى الطلبة، فضلاً عن أهمية التبادل الثقافي وزيارات الطلبة الميدانية مابين الجامعات المحلية من جهة، والإقليمية أو الدولية من جهة أخرى، لكل ذلك اثر في تطوير وتوسيع مدارك الطلبة واهتماماتهم العامة وخدمة المجتمع.

ومؤشرات هذا المعيار في الآتي:

- خدمة المجتمع.
- خدمات العاملين.
- الخطط والبرامج "الأنشطة اللاصفية".
- خدمات الطلبة

ويوضح الشكل (5) معايير الاعتماد الأكاديمي التي ستعتمدها الدراسة الحالية.

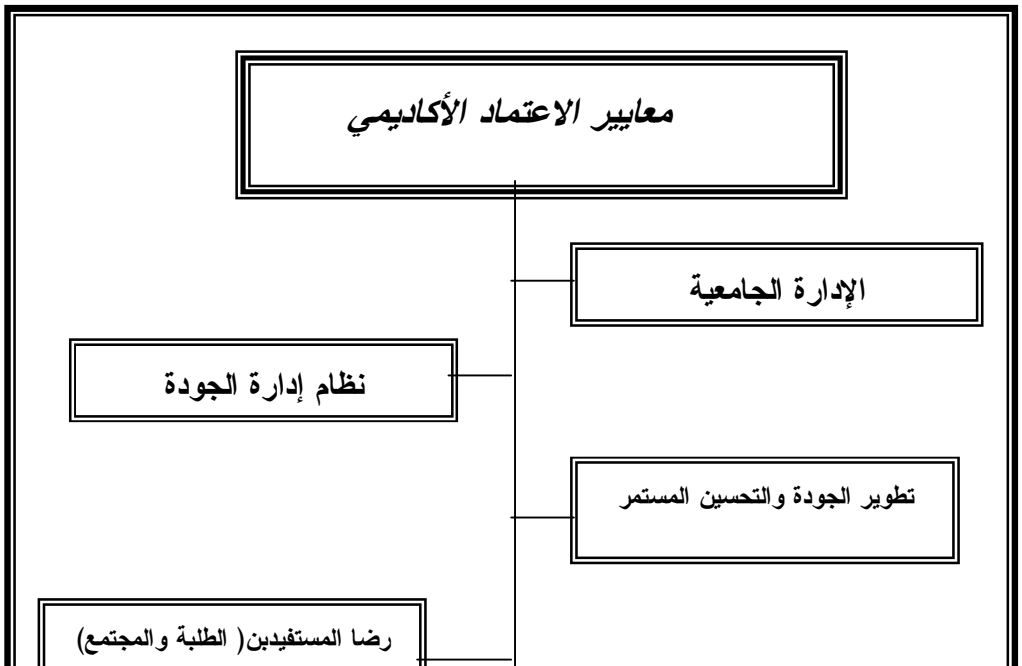

الشكل (5)

معايير الاعتماد الأكاديمي

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستفادة من (محجوب، 2003، إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية)، ص 130-131.

للبحث صلة